

معهم، فإن الميتة إنما حُرِّمَتْ لاحتقان الرُّطوباتِ والفضلاتِ والدمِ الخبيثِ فيها، والذكاةُ لما كانت تُزيل ذلك الدم والفضلات، كانت سببَ الحِلِّ، وإلا فالموتُ لا يقتضي التحريم، فإنه حاصل بالذكاة كما يحصلُ بغيرها، وإذا لم يكن في الحيوان دم وفضلاتٌ تُزيلها الذكاة، لم يَحْرُمُ بالموت، ولم يُشترط لحله ذكاة كالجراد، ولهذا لا ينجسُ بالموت ما لا نفس له سائلة، كالذباب والنحلة، ونحوهما، والسمكُ من هذا الضرب، فإنه لو كان له دم وفضلات تحتقن بموته، لم يحلَّ لموته بغير ذكاة، ولم يكن فرق بين موته في الماء وموته خارجَه، إذ من المعلوم أن موته في البر لا يُذهبُ تلك الفضلات التي تُحرِّمُه عند المحرمين إذا مات في البحر، ولو لم يكن في المسألة نصوص، لكان هذا القياسُ كافياً والله أعلم.

فصل

وفيها دليل على جواز الاجتهاد في الوقائع في حياة النبي ﷺ، وإقراره على جواز الاجتهاد في الوقائع في حياته ﷺ، لكن هذا كان في حال الحاجة إلى الاجتهاد، وعدم تمكنهم من مراجعة النص، وقد اجتهد أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما بين يدي رسول الله ﷺ في عدة من الوقائع، وأقرهما على ذلك، لكن في قضايا جزئية معينة، لا في أحكام عامة وشرائع كلية، فإن هذا لمن يقع من أحد من الصحابة في حضوره ﷺ البتة.

فصل

في الفتح الأعظم

الذي أعزَّ اللهُ به دينه، ورسوله، وجنده، وحزبه الأمين، واستنقذ به بلده وبيته الذي جعله هُدًى للعالمين من أيدي الكفار والمشركين، وهو الفتحُ الذي استبشر به أهلُ السماء، وضربت أطنابُ عزِّه على مَنَاقِبِ الجوزاء، ودخل الناسُ به في دين الله أفواجاً، وأشرق به وجهُ الأرضِ ضياءً وابتهاجاً، خرج له رسولُ الله ﷺ بكتائبِ الإسلام، وجنودُ الرحمن سنةَ ثمانٍ لعشر مَضَيْنَ من رمضان، واستعمل على المدينة أبا رُهمٍ كلثوم بن حُصين الغفاري. وقال ابن سعد: بل استعمل عبدَ الله بن أمِّ مكتوم.

سببه هو إغارة قريش
بني بكر على خزاعة
الداخلية في عهد ﷺ

وكان السبب الذي جرَّ إليه، وحدا إليه فيما ذكر إمام أهل السير والمغازي والأخبار محمد بن إسحاق بن يسار، أن بني بكر بن عبد مناة ابن كنانة عدت على خزاعة، وهم على ماء يقال له: الوتير: فبيئتهم وقتلوا منهم، وكان الذي هاج ذلك أن رجلاً من بني الحضرمي يقال له: مالك بن عبَّاد خرج تاجراً، فلما توسَّط أرض خزاعة، عدوا عليه فقتلوه، وأخذوا ماله، فعدت بنو بكر على رجل من بني خزاعة فقتلوه، فعدت خزاعة على بني الأسود، وهم سلمى وكثوم وذؤيب، فقتلوهم بعرفة عند أنصاب الحرم^(١)، هذا كله قبل المبعث، فلما بعث رسول الله ﷺ وجاء الإسلام، حجز بينهم، وتشاغل الناس بشأنه، فلما كان صلح الحديبية بين رسول الله ﷺ وبين قريش، وقع الشرط: أنه من أحب أن يدخل في عقد رسول الله ﷺ وعهده، فعَل، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم، فعل، فدخلت بنو بكر في عقد قريش وعهدهم، ودخلت خزاعة في عقد رسل الله ﷺ وعهده، فلما استمرت الهدنة، اغتتمها بنو بكر من خزاعة، وأرادوا أن يصبوا منهم الثأر القديم، فخرج نوفل بن معاوية الديلي في جماعة من بني بكر، فبيئت خزاعة وهم على الوتير، فأصابوا منهم رجالاً، وتناوشوا واقتتلوا، وأعانت قريش بني بكر بالسلاح، وقاتل معهم من قريش من قاتل مستخفياً ليلاً، ذكر ابن سعد منهم: صفوان بن أمية، وحويطب بن عبد العزى، ومكرز بن حفص، حتى حازوا خزاعة إلى الحرم، فلما انتهوا إليه، قالت بنو بكر: يا نوفل! إنا قد دخلنا الحرم إليك إليك. فقال كلمة عظيمة: لا إله له اليوم، يا بني بكر أصيبوا ثأركم، فلعمري إنكم لتسرقون في الحرم أفلا تصيبون ثأركم فيه؟! فلما دخلت خزاعة مكة، لجؤوا إلى دار بُدَيْل بن ورقاء الخزاعي ودار مولى لهم يقال له: رافع، ويخرج عمرو بن سالم الخزاعي حتى قدم على رسول الله ﷺ المدينة، فوقف عليه، وهو جالس في المسجد بين ظهراني أصحابه فقال:

خروج عمرو الخزاعي
لطلب النصره منه ﷺ

يَا رَبِّ إِنِّي نَاشِدُ مُحَمَّدًا حَلْفَ آبَائِنَا وَأَبِيهِ الْأَتْلَدَا

(١) حجارة تجعل علامات بين الحل والحرم.

قَدْ كُنْتُمْ وُلْدًا وَكُنَّا وَالِدًا ثُمَّتْ أَسْلَمْنَا وَلَمْ نَنْزِعْ يَدَا
فَانْصُرْ هَذَاكَ اللَّهُ نَصْرًا أَبَدًا وَاذْعُ عِبَادَ اللَّهِ يَا تُؤَامِدَدَا
فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ قَدْ تَجَرَّدَا أَبِيضَ مِثْلَ الْبَدْرِ يَسْمُو صُعْدَا
إِنْ سِيَمَ خَسْفًا وَجْهَهُ تَرَبَّدَا فِي فَيْلَقٍ كَالْبَحْرِ يَجْرِي مُزْبِدَا
إِنَّ قُرَيْشًا أَخْلَفُواكَ الْمَوْعِدَا وَنَقَضُوا مِيثَاقَكَ الْمُؤَكَّدَا
وَجَعَلُوا لِي فِي كِدَاءٍ رَصَدَا وَزَعَمُوا أَنْ لَسْتُ تَدْعُو أَحَدَا
وَهُمْ أَذَلُّ وَأَقْلُّ عَدَدَا هُمْ بَيْتُونَا بِالسُّيُورِ هُجْدَا
وَقَتَلُونَا رُكْعًا وَسُجْدًا

يقول: قُتِلْنَا وَقَدْ أَسْلَمْنَا، فقال رسول الله ﷺ: «نَصِرْتَ يَا عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ»^(١)، ثم عرضت سحابة لرسول الله ﷺ فقال: «إِنَّ هَذِهِ السَّحَابَةُ لَتَسْتَهْلُ بِنَصْرِ بَنِي كَعْبٍ»، ثم خرج بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءٍ فِي نَفَرٍ مِنْ خُرَاعَةَ، حَتَّى قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرُوهُ بِمَا أُصِيبَ مِنْهُمْ، وَبِمُظَاهَرَةِ قُرَيْشِ بْنِ بَكْرِ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ: «كَأَنَّكُمْ بَأَبِي سُفْيَانَ، وَقَدْ جَاءَ لِيَشُدَّ الْعَقْدَ وَيَزِيدَ فِي الْمُدَّةِ».

ومضى بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءٍ فِي أَصْحَابِهِ حَتَّى لَقُوا أَبَا سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ بِعَسْفَانَ وَقَدْ بَعَثَهُ قُرَيْشٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَشُدَّ الْعَقْدَ، وَيَزِيدَ فِي الْمُدَّةِ، وَقَدْ رَهَبُوا الَّذِي صَنَعُوا، فَلَمَّا لَقِيَ أَبُو سُفْيَانَ بُدَيْلَ بْنَ وَرْقَاءٍ، قَالَ: مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ يَا بُدَيْلُ؟ فَظَنَّ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: سِرْتُ فِي خُرَاعَةَ فِي هَذَا السَّاحِلِ، وَفِي بَطْنِ هَذَا الْوَادِي، قَالَ: أَوْ مَا جِئْتَ مُحَمَّدًا؟ قَالَ: لَا، فَلَمَّا رَاحَ بُدَيْلُ إِلَى مَكَّةَ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: لَئِنْ كَانَ جَاءَ الْمَدِينَةَ، لَقَدْ عَلَفَ بِهَا النَّوَى، فَأَتَى مَبْرَكَ رَاحِلَتِهِ، فَأَخَذَ مِنْ بَعْرِهَا، فَفَتَّهَ، فَرَأَى فِيهَا النَّوَى، فَقَالَ: أَحْلَفُ بِاللَّهِ لَقَدْ جَاءَ بُدَيْلُ مُحَمَّدًا.

(١) أخرجه ابن هشام في «السيرة» ٣٩٤/٢، ٣٩٥ عن ابن إسحاق بلا سند، ووصله الطبراني في «الصغير» ص ٢٢٢ من حديث ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها بإسناد ضعيف.

ثم خرج أبو سفيان حتى قَدِمَ المدينة، فدخل على ابنته أم حبيبة، فلما ذهب ليجلس على فراش رسول الله ﷺ، طَوَّئَهُ عنه، فقال: يا بُنَيَّةُ ما أدري أرغبتِ بي عن هذا الفراش، أم رغبتِ به عني؟ قالت: بل هو فراش رسول الله ﷺ وأنت مُشركٌ نَجَسٌ، فقال: والله لقد أصابك بعدي شر.

ثم خرج حتى أتى رسول الله ﷺ، فكلمه، فلم يردَّ عليه شيئاً، ثم ذهب إلى أبي بكر، فكلمه أن يُكَلِّمَ لَهُ رسول الله ﷺ، فقال: ما أنا بفاعل، ثم أتى عُمَرَ بنَ الخطاب فكلمه، فقال: أنا أشفعُ لكم إلى رسول الله ﷺ؟ فوالله لو لم أجد إلا الذرَّ لجاهدْتُكم به، ثم جاء فدخل على علي بن أبي طالب، وعنده فاطمة، وحسنٌ غلامٌ يَدِبُ بين يديهما، فقال: يا علي إنك أمسُّ القومِ بي رحماً، وإني قد جئتُ في حاجة، فلا أُرَجِّعَنَّ كما جئتُ خائباً، اشفع لي إلى محمد، فقال: ويحك يا أبا سفيان، والله لقد عزم رسول الله ﷺ على أمر ما نستطيعُ أن نُكَلِّمَهُ فيه، فالتفتَ إلى فاطمة فقال: «هل لك أن تأمري ابنك هذا، فيجير بينَ الناس، فيكون سيدَ العرب إلى آخر الدهر؟» قالت: والله ما يبلغُ ابني ذلك أن يجير بينَ الناس، وما يجير أحدٌ على رسول الله ﷺ، قال: يا أبا الحسن إنني أرى الأمورَ قد اشتدت علي، فانصحيني، قال: والله ما أعلم لك شيئاً يغني عنك، ولكنك سيدُّ بني كِنانة، فقم فأجرُ بينَ الناس، ثم الحق بأرضك، قال: أو ترى ذلك مغنياً عني شيئاً، قال: لا والله ما أظنه، ولكنني ما أجد لك غيرَ ذلك، فقام أبو سفيان في المسجد فقال: أيها الناس! إنني قد أجزتُ بينَ الناس، ثم ركب بعيره، فانطلق فلما قدم على قريش، قالوا: ما وراءك؟ قال: جئتُ محمداً فكلمته، فوالله ما ردَّ عليَّ شيئاً، ثم جئتُ ابنَ أبي قُحافة، فلم أجد فيه خيراً، ثم جئتُ عمر بن الخطاب، فوجدته أعدى العدو، ثم جئتُ علياً فوجدته ألين القوم، قد أشار علي بشيء صنعته، فوالله ما أدري، هل يغني عني شيئاً، أم لا؟ قالوا: وبم أمرك؟ قال: أمرني أن أجير بينَ الناس، ففعلتُ، فقالوا: فهل أجاز ذلك محمد؟ قال: لا. قالوا: ويلك

والله إن زاد الرجلُ على أن لعب بك، قال: لا والله ما وجدت غير ذلك.

تجهيز الجيش

وأمر رسولُ الله ﷺ الناس بالجهازِ، وأمر أهله أن يُجهزوه، فدخل أبو بكر على ابنته عائشة رضي الله عنها، وهي تُحرِّكُ بعضَ جهاز رسول الله ﷺ، فقال: أي بنية، أمركن رسول الله ﷺ بتجهيزه؟ قالت: نعم، فتجهز، قال: فأين تَرَبُّنُهُ يُريد، قالت: لا والله ما أدري.

ثم إن رسول الله ﷺ أعلم الناس أنه سائر إلى مكة، فأمرهم بالجد والتجهيز، وقال: «اللَّهُمَّ خُذِ الْعِيُونَ وَالْأَخْبَارَ عَن قُرَيْشٍ حَتَّى نَبْتَغَهَا فِي بِلَادِهَا» فتجهز الناس^(١).

كتابة حاطب بن أبي بلتعة إلى قريش بمسير رسول الله ﷺ إليهم والخبار الوحي له ﷺ بذلك

فكتب حاطبُ بن أبي بلتعة إلى قريش كتاباً يخبرهم بمسير رسول الله ﷺ إليهم، ثم أعطاه امرأة، وجعل لها جعلاً على أن تُبلغه قريشاً، فجعلته في قرون في رأسها، ثم خرجت به، وأتى رسول الله ﷺ الخبر من السماء بما صنع حاطب، فبعث علياً والزبير. وغير ابن إسحاق يقول: بعث علياً والمقداد والزبير، فقال: انطلقا حتى تأتيا روضة خاخ، فإن بها طعينة معها كتاب إلى قريش، فانطلقا تعادى بهما خيلهما، حتى وجدا المرأة بذلك المكان، فاستنزلاها، وقالوا: معكِ كتاب؟ فقالت: ما معي كتاب، ففتشا رَحْلها، فلم يجدا شيئاً، فقال لها علي - رضي الله عنه -: أَلحِلفُ بالله ما كذب رسولُ اللَّهِ ﷺ ولا كذبتنا، والله لَتُخْرِجَنَّ الكِتَابَ أو لَنُجَرِّدَنَّكَ، فلما رأت الجِدَّ منه، قالت: أَعْرِضْ، فأعرض، فحلَّت قُرونُ رأسها، فاستخرجت الكِتَابَ منها، فدفعته إليهما، فأتيا به رسول الله ﷺ، فإذا فيه: من حاطب بن أبي بلتعة إلى قريش يخبرهم بمسير رسول الله ﷺ إليهم، فدعا رسول الله ﷺ حاطباً، فقال: ما هذا يا حاطب؟ فقال: لا تَعَجَلْ عَلَيَّ يا رسولَ الله، والله إني لمؤمن بالله ورسوله، وما ارتددت، ولا بدلت، ولكني كُنتُ امرءاً ملصقاً

(١) ابن هشام ٢/٣٨٩، ٣٩٨، وعن ابن إسحاق بلا سند.

في قريش لست من أنفسهم، ولي فيهم أهل وعشيرة وولد، وليس لي فيهم قرابة، يحمونهم، وكان مَنْ معك لهم قرابات يحمونهم، فأحببتُ إذ فاتني ذلك أن أتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتي، فقال عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: دعني يا رسول الله أضرب عُنُقَهُ، فإنه قد خانَ الله ورسوله، وقد نافق، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ يَا عُمَرُ، لَعَلَّ اللَّهَ قَدْ أَطَّلَعَ عَلَيَّ أَهْلَ بَدْرِ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» فَدَرَفْتُ عَيْنَا عَمْرَ وَقَالَ: الله ورسوله أعلم^(١).

ثم مضى رسولُ الله ﷺ وهو صائم، والناسُ صيامًا، حتى إذا كانوا بالكُدَيْدِ - وهو الذي تسميه النَّاسُ الْيَوْمَ قُدَيْدًا - أَفْطَرَ وَأَفْطَرَ النَّاسُ مَعَهُ^(٢).

ثم مضى حتى نزلَ مَرَّ الظُّهْرَانِ، وهو بطن مَرَّ، ومعه عشرةُ آلاف، وعمى الله الأخبارَ عن قريش، فهم على وَجَلٍ وارتقاب، وكان أبو سفيان يخرج يتحسَّسُ الأخبارَ، فخرج هو وحكيمُ بنُ حِزَامٍ، ويُدَيْلُ بنُ ورقاء يتحسَّسونَ الأخبارَ، وكان العَبَّاسُ قد خرج قبل ذلك بأهله وعياله مسلمًا مهاجرًا، فلقني رسولَ الله ﷺ بِالْجُحْفَةِ، وقيل: فوق ذلك، وكان ممن لقيه في الطريق ابنُ عمه أبو سفيان بن الحارث، وعبدُ الله بنُ أبي أمية لقيه بالأبواء، وهما ابنُ عمه وابنُ عمته، فأعرضَ عنهما لِمَا كَانَ يَلْقَاهُ مِنْهُمَا مِنْ شِدَّةِ الْأَذَى وَالْهَجْوِ، فقالت له أُمُّ سلمة لا يَكُنْ ابنُ عمِّكَ وابنُ عمَّتِكَ أشقى الناس بك، وقال علي لأبي سفيان فيما حكاه أبو عمر: ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ، فقل له ما قال إخوةُ يوسف ليوسف: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ

لقاه ﷺ العباس وأبنا
سفيان بن الحارث ابن
عمه وعبد الله ابن أبي
أمية ابن عمته

- (١) أخرجه ابن هشام ٣٩٨/٢، ٣٩٩ بلا سند وأخرجه البخاري ٢٣٧/٧ في المغازي: باب فضل من شهد بدرًا، ٤٨٦/٨ في التفسير: باب سورة الممتحنة، ومسلم (٢٤٩٤) في فضائل الصحابة: باب من فضائل أهل بدر، وأبو داود (٢٦٥٠)، والترمذي (٣٣٠٢) وأحمد ٨٠/١ من حديث علي رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري ٢/٨، ٣، ومسلم (١١١٣) من حديث ابن عباس.

كُنَّا لَخَاطِئِينَ ﴿يوسف: ٩١﴾. فإنه لا يرضى أن يكون أحدٌ أحسنَ منه قولاً،
ف فعل ذلك أبو سفيان، فقال له رسول الله ﷺ: ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ
اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٩٢]، فأشده أبو سفيان آياتاً منها:

لَعَمْرُكَ إِنِّي حِينَ أَحْمِلُ رَايَةَ لَتَغْلِبَ خَيْلُ اللَّاتِ خَيْلَ مُحَمَّدٍ
لَكَ الْمُدْلَجِ الْحَيْرَانَ أَظْلَمَ لَيْلُهُ فَهَذَا أَوَانِي حِينَ أَهْدَى فَأَهْتَدِي
هَذَا نَبِي هَادٍ غَيْرِ نَفْسِي وَدَلِّي عَلَى اللَّهِ مَنْ طَرَدَتْ كُلَّ مُطَرِّدٍ

فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «أَنْتَ طَرَدْتَنِي كُلَّ مُطَرِّدٍ» (١) وحسن
إسلامه بعد ذلك.

ويقال: إنه ما رفع رأسه إلى رسول الله ﷺ منذ أسلم حياً منه، وكان
رسول الله ﷺ يُحبه، وشهد له بالجنة (٢)، وقال: «أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَلْفًا مِنْ
حَمْرَةَ»، ولما حضرته الوفاة، قال: لا تَبْكُوا عَلَيَّ، فوالله ما نطقت بخطيئة منذ
أسلمت.

فلما نزل رسول الله ﷺ مَرَّ الظهران، نزله عشاء، فأمر الجيش، فأوقدوا
النيران، فأوقدت عشرة آلاف نار، وجعل رسول الله ﷺ على الحرس عمر بن
الخطاب رضي الله عنه، وركب العباسُ بغلة رسول الله ﷺ البيضاء، وخرج
يلتمس لعله يجد بعضَ الحطّابة، أو أحداً يخبر قريشاً ليخرجوا يستأمنون
رسول الله ﷺ قبل أن يدخلها عتوة، قال: والله إني لأسير عليها إذ سمعتُ كلامَ
أبي سفيان، وبديل بن ورقاء وهما يتراجعان، وأبو سفيان يقول: ما رأيتُ كالليلية
إيقاد النيران بمر الظهران
لقى العباس أبا سفيان
وركوبه معه إليه ﷺ

(١) أخرجه الحاكم ٤٣/٣، ٤٤ من حديث ابن عباس، وسنده جيد، وصححه الحاكم
ووافقه الذهبي.

(٢) أخرج أبو أحمد الحاكم فيما ذكره الحافظ في «الإصابة» (٥٣٧) من حديث حماد بن
سلمة عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ «أبو سفيان بن الحارث
سيد فتیان أهل الجنة» ورجاله ثقات، لكنه مرسل.

نيراناً قطُّ ولا عسكرياً، قال: يقولُ بديل: هذه واللَّهِ خِزَاعَةٌ حَمَشَتْهَا الْحَرْبُ،
فيقول أبو سفيان: خِزَاعَةٌ أَقْلٌ وَأَذْلٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ نِيرَانَهَا وَعَسْكَرَهَا، قال:
فَعَرَفْتُ صَوْتَهُ، فَقُلْتُ: أبا حَنْظَلَةَ! فَعَرَفَ صَوْتِي، فَقَالَ: أبا الْفَضْلِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ،
قال: مالكُ فِدَاكَ أَيْ وَأُمِّي؟ قال: قُلْتُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ وَأَصْبَحَ
قُرَيْشٍ وَاللَّهِ قَالَ: فَمَا الْحَيْلَةُ فِدَاكَ أَيْ وَأُمِّي؟ قُلْتُ: وَاللَّهِ لَنْ ظَفِرَ بِكَ لَيْضَرَيْنِ
عُنُقَكَ، فَارْكَبْ فِي عَجْزِ هَذِهِ الْبَغْلَةِ حَتَّى آتِيَ بِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَسْتَأْمَنَهُ لَكَ،
فَرَكِبَ خَلْفِي وَرَجَعَ صَاحِبِي، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِ، فَكَلِمًا مَرَرْتُ بِهِ عَلَى نَارٍ مِنْ نِيرَانِ
الْمُسْلِمِينَ، قَالُوا: «مَنْ هَذَا؟» فَإِذَا رَأَوْا بَغْلَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَيْهَا، قَالُوا: عُمُّ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ، حَتَّى مَرَرْتُ بِنَارِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟
وَقَامَ إِلَيَّ، فَلَمَّا رَأَى أَبَا سُفْيَانَ عَلَى عَجْزِ الدَّابَّةِ، قَالَ: أَبُو سُفْيَانَ عَدُوُّ اللَّهِ، الْحَمْدُ
لِلَّهِ الَّذِي أَمْكَنَ مِنْكَ بِغَيْرِ عَقْدٍ وَلَا عَهْدٍ، ثُمَّ خَرَجَ يَشْتَدُّ نَحْوَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
وَرَكضَتْ الْبَغْلَةُ، فَسَبَقْتُ، فَاقْتَحَمْتُ مِنَ الْبَغْلَةِ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
وَدَخَلَ عَلَيْهِ عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا أَبُو سُفْيَانَ، فَدَعَنِي أَضْرِبَ عُنُقَهُ،
قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْ قَدْ أَجْرْتَهُ، ثُمَّ جَلَسْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَأَخَذْتُ بِرَأْسِهِ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا يُنَاجِيهِ اللَّيْلَةَ أَحَدٌ دُونِي، فَلَمَّا أَكْثَرَ عُمَرُ فِي شَأْنِهِ،
قُلْتُ: مَهْلًا يَا عَمْرُ، فَوَاللَّهِ لَوْ كَانَ مِنْ رِجَالِ بَنِي عَدِي بْنِ كَعْبٍ مَا قُلْتُ مِثْلَ هَذَا،
قال: مَهْلًا يَا عَبَّاسُ، «فَوَاللَّهِ لَا إِسْلَامَ لَكَ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ إِسْلَامِ الْخَطَّابِ لَوْ
أَسْلَمَ، وَمَا بِي إِلَّا أَنِّي قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ إِسْلَامَكَ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ
إِسْلَامِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَذْهَبْ بِهِ يَا عَبَّاسُ إِلَيَّ رَحْلِكَ، فَإِذَا
أَصْبَحْتَ فَأْتِنِي بِهِ، فَذَهَبْتُ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ، غَدَوْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيْحَكَ يَا أَبَا سُفْيَانَ، أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟»
قال: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، مَا أَحْلَمَكَ، وَأَكْرَمَكَ، وَأَوْصَلَكَ، لَقَدْ ظَنَنْتُ أَنْ لَوْ كَانَ مَعَ
اللَّهِ إِلَهٌ غَيْرُهُ، لَقَدْ أَغْنَى شَيْئًا بَعْدَ، قال: وَيْحَكَ يَا أَبَا سُفْيَانَ، أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَعْلَمَ
أَنَّي رَسُولُ اللَّهِ؟» قال: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، مَا أَحْلَمَكَ وَأَكْرَمَكَ وَأَوْصَلَكَ، أَمَا هَذِهِ،

فإن في النفس حتى الآن منها شيئاً، فقال له العباس: ويحك أسلم، واشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله قبل أن تُضربَ عنقك، فأسلم وشهد شهادة الحق، فقال العباس: يا رسول الله! إن أبا سفيان رجُلٌ يُحبُّ الفخر، فاجعل له شيئاً، قال: «نعم من دخل دار أبي سفيان، فهو آمن، ومن أغلق عليه بابه، فهو آمن، ومن دخل المسجد الحرام، فهو آمن».

وأمر العباس أن يحبس أبا سفيان بمضيق الوادي عند حطيم الجبل حتى تمر به جنود الله، فيراها، ففعل، فمرت القبائل على راياتها، كلما مرت به قبيلة قال: يا عباس، من هذه؟ فأقول: سليم، قال: فيقول: مالي وليسليم، ثم تمر به القبيلة، فيقول: يا عباس! من هؤلاء؟ فأقول: مريته، فيقول: مالي ولمزينة، حتى نفذت القبائل، ما تمر به قبيلة إلا سألتني عنها، فإذا أخبرته بهم قال: مالي ولبني فلان حتى مر به رسول الله ﷺ في كتيبه الخضراء، فيها المهاجرون والأنصار، لا يرى منهم إلا الحدق من الحديد قال: سبحان الله يا عباس، من هؤلاء؟ قال: قلت: هذا رسول الله ﷺ في المهاجرين والأنصار، قال: ما لأحد بهؤلاء قبل ولا طاقة، ثم قال: واللّه يا أبا الفضل! لقد أصبح ملك ابن أخيك اليوم عظيماً، قال: قلت يا أبا سفيان: إنها التوبة، قال: فنعم إذاً، قال: قلت: النجاء إلى قومك.

وكانت راية الأنصار مع سعد بن عبادة، فلما مرّ بأبي سفيان، قال له: اليوم يوم الملحمة، اليوم تستحل الحُرمة، اليوم أذلّ الله قريشاً.

فلما حاذى رسول الله ﷺ أبا سفيان، قال: يا رسول الله، ألم تسمع ما قال سعد؟ قال: وما قال، فقال: كذا وكذا، فقال عثمان وعبد الرحمن بن عوف: يا رسول الله! ما نأمن أن يكون له في قريش صولة، فقال رسول الله ﷺ: «بلى اليوم يوم تعظم فيه الكعبة، اليوم يوم أعزّ الله فيه قريشاً»^(١). ثم أرسل رسول الله ﷺ

(١) البخاري ٦/٨، ٧ من حديث هشام بن عروة، عن أبيه مرسلًا، وانظر «شرح المواهب» ٢/٣٠٥، ٣٠٦.

إلى سعد، فنزع منه اللواء، ودفعه إلى قيس ابنه، ورأى أن اللواء لم يخرج عن سعد إذ صار إلى ابنه، قال أبو عمر: وزوي أن النبي ﷺ لما نزع منه الراية، دفعها إلى الزبير.

ومضى أبو سفيان حتى إذا جاء قريشاً، صرخ بأعلى صوته: يا معشر قريش، هذا محمد قد جاءكم فيما لا قبل لكم به، فمن دخل دار أبي سفيان، فهو آمن، فقامت إليه هند بنت عتبة، فأخذت بشاربه، فقالت: اقتلوا الحميت^(١) الدسم، الأخمس الساقين، قُبْحٌ مِنْ طَلِيعَةِ قَوْمٍ، قال: ويلكم لا تغرركم هذه من أنفسكم، فإنه قد جاءكم ما لا قبل لكم به، من دخل دار أبي سفيان، فهو آمن، ومن دخل المسجد، فهو آمن، قالوا: قاتلك الله، وما تُعني عنا دارك، قال: ومن أغلق عليه بابه، فهو آمن، ومن دخل المسجد، فهو آمن، ففرق الناس إلى دورهم وإلى المسجد، وسار رسول الله ﷺ، فدخل مكة من أعلاها، وضربت له هنالك قبة، وأمر رسول الله ﷺ خالد بن الوليد أن يدخلها من أسفلها، وكان على المُجَنَّبَةِ اليمنى، وفيها أسلم، وسُليم، وغفار، ومُزينة، وجُهينة، وقبائل من قبائل العرب، وكان أبو عبيدة على الرجالة والحُسر، وهم الذين لا سلاح معهم، وقال لخالد ومن معه: إن عرض لكم أحد من قريش، فاحصدوهم حصداً حتى تُوافوني على الصفا، فما عرض لهم أحد إلا أنأموه، وتجمع سفهاء قريش وأخفاؤها مع عكرمة بن أبي جهل، وصفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو بالحنذمة ليقاتلوا المسلمين، وكان حماس بن قيس بن خالد أخو بني بكر يُعدُّ سلاحاً قبل دخول رسول الله ﷺ، فقالت له امرأته: لماذا تُعدُّ ما أرى؟ قال: لمحمد وأصحابه، قالت: والله ما يقوم لمحمد وأصحابه شيء، قال: إني والله لأرجو أن أُخدمك بعضهم، ثم قال:

إِنْ يُقْبِلُوا الْيَوْمَ فَمَالِي عَلَيْهِ هَذَا سِلَاحٌ كَامِلٌ وَأَلَّهُ

(١) الحميت: زق السم، تثير أبا سفيان ستعظماً لقوله حيث واجهها بذلك.

وَذُو غَرَارَيْنِ سَرِيعِ السَّلْهٖ ^(١)

ثم شهد الخندمة مع صفوان وعكرمة وسهيل بن عمرو، فلما لقيهم المسلمون ناوشوهم شيئاً من قتال، فقتل كرز بن جابر الفهري، وخنيس بن خالد بن ربيعة من المسلمين، وكانا في خيل خالد بن الوليد، فشدًا عنه، فسلكا طريقاً غير طريقه، فقتلا جميعاً، وأصيب من المشركين نحو اثني عشر رجلاً، ثم انهزموا، وانهزم حماس صاحب السلاح حتى دخل بيته، فقال لامرأته: أغلقي عليّ بابي، فقالت: وأين ما كنت تقول؟ فقال:

إِنَّكَ لَوْ شِهِدْتَ يَوْمَ الْخَنْدَمَةِ إِذْ فَرَّ صَفْوَانٌ وَفَرَّ عَكْرِمَةُ
وَاسْتَقْبَلْتَنَا بِالسُّيُوفِ الْمُسْلِمَةِ يَقْطَعْنَ كُلَّ سَاعِدٍ وَجُمُجْمِهِ
ضَرْبًا فَلَا نَسْمَعُ إِلَّا غَمْغَمَهُ لَهُمْ نَهَيْتُ حَوْلَنَا وَهَمَّهَهُ
لَمْ تَنْطِقِي فِي اللَّوْمِ أَدْنَى كَلِمَةٍ

وقال أبو هريرة: أقبل رسول الله ﷺ، فدخل مكة، فبعث الزبير على إحدى المجنبتين، وبعث خالد بن الوليد على المجنبة الأخرى، وبعث أبا عبيدة بن الجراح على الحُسر، وأخذوا بطن الوادي ورسول الله ﷺ في كتيبه، قال: وقد وبَّشت قريش أوباشاً لها، فقالوا: نُقدِّم هؤلاء، فإن كان لقريش شيء كنا معهم، وإن أُصيبوا أعطينا الذي سئلنا، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا هريرة؟ فقلت: لبيك رسول الله وسعديك، فقال: «اهتف لي بالأنصار، ولا يأتيني إلا أنصاري»، فهتف بهم، فجاؤوا، فأطافوا برسول الله ﷺ، فقال: «أترؤن إلي أوباش قريش وأتباعهم» ثم قال بيديه إحداهما على الأخرى: «أخضدوهم خضداً حتى توافوني بالصفا» فانطلقنا، فما يشاء أحد منا أن يقتل منهم إلا شاء، وما أحد منهم وجه إلينا شيئاً ^(٢).

(١) الألة: الحربة لها ستان طويل، وذو غرارين: سيف ذو حدين.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٨٠) في الجهاد: باب فتح مكة، وأحمد ٥٣٨/٢، وأبو داود (٣٠٢٤).

وَرُكِرَتْ رَايَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجُّونِ عِنْدَ مَسْجِدِ الْفَتْحِ.

ثم نهض رسولُ الله ﷺ والمهاجرون والأنصار بين يديه، وخلفه وحوله، حتى دخل المسجدَ، فأقبل إلى الحجر الأسود، فاستلمه، ثم طافَ بالبيتِ، وفي يده قوس، وحول البيت وعليه ثلاثمائة وستون صنماً، فجعل يطعنها بالقوس ويقول: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١] ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِيءُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: ٤٩]، والأصنامُ تتساقطُ على وجوهها^(١).

دخول المسجد

وكان طوافه على راحلته، ولم يكن محرماً يومئذٍ، فاقصر على الطوافِ، فلما أكملهُ، دعا عثمان بنَ طلحة، فأخذ منه مفتاحَ الكعبة، فأمر بها ففتحت، فدخلها فرأى فيها الصُّورَ، ورأى فيها صورةَ إبراهيم وإسماعيل يستقسمان بالأزلام، فقال: «قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، وَاللَّهِ إِنْ اسْتَقْسَمَا بِهَا قَطُّ»^(٢).

دخوله الكعبة

ورأى في الكعبة حمامة من عيدان، فكسرها بيده، وأمر بالصُّورِ فمُحيت. ثم أغلق عليه الباب، وعلى أسامة وبلال، فاستقبل الجدارَ الذي يُقابل البابَ، حتى إذا كانَ بينه وبينه قدرُ ثلاثة أذرعٍ، وقف وصلى هناك، ثم دار في البيت، وكبَّر في نواحيه، ووحد الله، ثم فتح البابَ، وقريش قد ملأت المسجد صفوفاً ينتظرون ماذا يصنعُ، فأخذَ بعضادتي الباب، وهم تحته، فقال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ

(١) أخرجه البخاري ١٤/٨ في المغازي: باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح، وفي المظالم: باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر، وفي تفسير سورة الإسراء: باب وقل جاء الحق وزهق الباطل، ومسلم (١٧٨١) في الجهاد: باب إزالة الأصنام من حول الكعبة، والترمذي (٣١٣٧)، وابن حبان (١٧٠٢).

(٢) أخرج القسم الأول ابن هشام ٤١١/٢، ٤١٢، عن ابن إسحاق من حديث صفة بنت شيبه، وسنده قوي، وأخرج البخاري بقيته ١٤/٨ في المغازي: باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح، وفي الحج: باب من كبر في نواحي الكعبة، وفي الأنبياء: باب قول الله تعالى: (واتخذ الله إبراهيم خليلاً) من حديث ابن عباس.

الأحزاب وحده أو كل ماثره أو مال أو دم، فهو تحت قدمي هاتين إلا سِدانة البيت وسقاية الحاج، أو قتل الخطأ شبه العمد السوط والعصا، ففيه الذية مغلظة مائة من الإبل، أربعون منها في بطونها أولادها، يا معشر قريش إن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالآباء، الناس من آدم، وأدم من ثراب، ثم تلا هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، ثم قال: «يا معشر قريش ما ترون أني فاعل بكم؟» قالوا: خيراً أخ كريم وابن أخ كريم، قال: «فإنني أقول لكم كما قال يوسف لأخوته: لا تثريب عليكم اليوم، اذهبوا فأنتم الطلقاء»^(١).

(١) أخرجه ابن هشام ٤١٢/٢ عن ابن إسحاق حدثني بعض أهل العلم، وأخرج أحمد (٦٥٣٣) و (٦٥٥٢)، وأبو داود (٤٥٤٧)، وابن ماجه (٢٦٢٧) من حديث ابن عمرو أن رسول الله ﷺ خطب يوم الفتح بمكة، فكبر ثلاثاً، ثم قال: «لا إله إلا الله وحده، صدق وعده ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ألا إن كل ماثره كانت في الجاهلية تذكر وتدعى من دم أو مال تحت قدمي إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة البيت، ثم قال: ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل، منها أربعون في بطونها أولادها» وصححه ابن حبان (١٥٢٦)، وابن القطان. وفي الباب عن ابن عمر عند الشافعي ٢/٢٦٣، وأبي داود (٤٥٤٩)، والنسائي ٤٢/٨، وابن ماجه (٢٦٢٨)، والدارقطني ص ٣٣٣، وأحمد (٤٥٨٣) و (٤٩٢٦) وفي سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، وحديثه حسن في الشواهد، وأخرج ابن أبي حاتم فيما ذكره ابن كثير ٤/٢١٧ من حديث ابن عمر قال: طاف رسول الله ﷺ يوم فتح مكة على ناقته القصواء يستلم الأركان بمحجن في يده، فما وجد لها مناخاً في المسجد حتى نزل ﷺ على أيدي الرجال، فخرج إلى بطن المسيل فأنبخت، ثم إن رسول الله ﷺ خطبهم على راحلته، فحمد الله تعالى، وأثنى عليه بما هو له أهل، ثم قال: «يا أيها الناس إن الله تعالى قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وتعظمها بابائها، فالتاس رجلان: رجل برّ تقي كريم على الله تعالى، ورجل فاجر شقي هين على الله تعالى، إن الله عز وجل يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾» ثم قال ﷺ: «أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم» وفي سنده موسى بن عبيدة الرندي، وهو =

ثم جلس في المسجد، فقام إليه علي رضي الله عنه، ومفتاح الكعبة في يده، فقال: يا رسول الله! اجمع لنا الحجابة مع السقاية صلى الله عليك، فقال رسول الله ﷺ: «أَيْنَ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ»^(١)؟ فدعي له، فقال له: «هَآكْ مِفْتَاحُكَ يَا عُثْمَانُ، الْيَوْمَ يَوْمٌ بَرٌّ وَوَفَاءٌ»^(٢).

وذكر ابن سعد في «الطبقات» عن عثمان بن طلحة، قال: كنا نفتح الكعبة في الجاهلية يوم الاثنين، والخميس، فأقبل رسول الله ﷺ يوماً يريد أن يدخل الكعبة مع الناس، فأغلظت له، ونلت منه، فحلّم عني، ثم قال: «يا عثمان لعلك ستري هذا المفتاح يوماً بيدي أضعه حيث شئت، فقلت: لقد هلكت قريش يومئذ وذلت، فقال: بل عمّرت وعزّت يومئذ، ودخل الكعبة، فوفعت كلمته مني موقعاً ظننت يومئذ أن الأمر سيصير إلى ما قال، فلما كان يوم الفتح، قال: يا عثمان اتني بالمفتاح، فأتيته به، فأخذه مني، ثم دفعه إلي وقال: خذوها خالدة تالدة لا ينزعها منكم إلا ظالم، يا عثمان إن الله استأمنكم على بيته، فكلوا مما يصل إليكم من هذا البيت بالمعروف»، قال: فلما وليت، ناداني، فرجعت إليه فقال: «ألم يكن الذي قلت لك؟» قال: فذكرت قوله لي بمكة قبل الهجرة: لعلك ستري هذا المفتاح بيدي أضعه

= ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن ديدر، وهذا الحديث رواه عنه، لكن يشهد له حديث أبي هريرة بنحوه عند أحمد ٤٦١/٢، وأبي داود (٥١١٦) وهو حسن.

(١) هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة، واسم أبي طلحة عبد الله بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار بن قصي بن كلاب القرشي العبدي حاجب الكعبة المعظمة، وهو ابن عم شيبه بن عثمان بن أبي طلحة الذي صارت إليه الحجابة في نسله. أسلم عثمان هذا في الهدنة بين صلح الحديبية وفتح مكة هو وخالد بن الوليد وعمرو بن العاص، وأما عمه عثمان بن أبي طلحة، فكان من لواء المشركين يوم أُحُد، وقتل يومئذ كافراً.

(٢) ابن هشام ٤١٢/٢.

حيث شئتُ، فقلتُ: بلى أشهدُ أنكَ رسولُ الله^(١).

وذكر سعيدُ بن المسيَّب أن العباس تطاولَ يومئذٍ لأخذ المفتاح في رجال من بني هاشم، فردَّه رسولُ الله ﷺ إلى عثمان بن طلحة.

وأمر رسولُ الله ﷺ بلالاً أن يصعدَ فيؤذِّنَ على الكعبة، وأبو سفيان بن حرب، وعتَّابُ بن أسيد، والحارثُ بن هشام، وأشرافُ قريشِ جُلوسٌ بِفناء الكعبة، فقال عتَّابُ: لقد أكرم الله أسيداً ألا يكون سَمِعَ هذا، فيسمعَ منه ما يُغيظُه، فقال الحارثُ: أما واللَّهِ لو أعلم أنه حقٌّ لاتبعتَه، فقال أبو سفيان: أما والله لا أقول شيئاً، لو تكلمتُ، لأخبرت عني هذه الحصباءُ، فخرج عليهم النبيُّ ﷺ فقال لهم: «قَدْ عَلِمْتُ الَّذِي قُلْتُمْ» ثم ذكر ذلك لهم، فقال الحارثُ وعتَّابُ: نشهد أنك رسولُ الله، والله ما اطلع على هذا أحد كان معنا، فنقول: أخبرك^(٢).

فصل

صلاة الفتح

ثم دخل رسولُ الله ﷺ دارَ أمِّ هانئ بنت أبي طالب، فاغتسل، وصلى ثمانَ ركعات في بيتها، وكانت ضحى^(٣)، فظنها من ظنها صلاة الضحى، وإنما هذه صلاةُ الفتح، وكان أمراءُ الإسلام إذا فتحوا حصناً أو بلدًا، صلَّوا عَقِيبَ الفتح هذه الصلاة اقتداءً برسول الله ﷺ، وفي القصة ما يدل على أنها بسبب الفتح شكراً لله عليه، فإنها قالت: ما رأيتهُ صلاها قبلها ولا بعدها.

وأجارت أم هانئ حَمَوَيْنِ لَهَا، فقال لها رسول الله ﷺ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ لَهَا»^(٤).

إجارة أم هانئ حمويين لها

(١) «طبقات ابن سعد» ١٣٦/٢، ١٣٧، وانظر «شرح المواهب» ٣٤٠/٢، ٣٤١.

(٢) ابن هشام ٤١٣/٢.

(٣) متفق عليه وقد مر في الجزء الأول، فصل في هديه ﷺ في صلاة الضحى، وانظر ص ١١٠ من هذا الجزء.

(٤) أخرجه مالك ١٥٢/١ في قصر الصلاة: باب صلاة الضحى، والبخاري ١٩٥/٦، =

فصل

ولما استقر الفتح، أمّن رسول الله ﷺ النَّاسَ كُلَّهُمْ إِلَّا تِسْعَةَ نَفَرٍ، فإنه أمر بقتلهم، وإن وُجِدُوا تحتَ أَسْتَارِ الكَعْبَةِ، وهم عبدُ الله بن سعد بن أبي سَرَحٍ، وعِكْرِمَةُ بن أبي جهل، وعبد العزى بن خَطَلٍ، والحارثُ بن نُفَيْل بن وهب، ومَقِيس بن صُبَابَةَ، وهَبَّار بن الأسود، وقينتان لابن خَطَلٍ، كانتا تُغَيَّيان بهجاء رسول الله ﷺ، وسارةُ مولاةُ لبعض بني عبد المطلب.

من أمر ﷺ بقتلهم

فأما ابنُ أبي سَرَحٍ فأسلم، فجاء به عثمانُ بن عفان، فاستأمن له رسول الله ﷺ، فقبل منه بعد أن أمسك، عنه رجاء أن يقومَ إليه بعضُ الصحابة فيقتله، وكان قد أسلم قبل ذلك، وهاجر، ثم ارتد، ورجع إلى مكة. وأما عكرمةُ بنُ أبي جهل، فاستأمنت له امرأته بعد أن فر، فأمنه النبي ﷺ، فقدمَ وأسلم وحسنَ إسلامه.

ابن أبي السرح

وأما ابنُ خطلٍ، والحارث، ومَقِيس، وإحدى القيتين، فقتلوا، وكان مقيسٌ، قد أسلم، ثم ارتدَّ وقتل، ولحقَ بالمشركين، وأما هَبَّار بن الأسود، فهو الذي عرض لزينبَ بنتِ رسول الله ﷺ حين هاجرت، فنخسَ بها حتى سقطت على صخرة، وأسقطت جنينها، ففرَّ، ثم أسلم وحسنَ إسلامه. واستؤمن رسولُ الله ﷺ لسارة وإحدى القيتين، فأمنهُمَا فأسلمتا.

عكرمة بن أبي جهل

فلما كان الغدُ من يوم الفتح، قامَ رسولُ الله ﷺ في الناس خطيباً، فحمدَ الله وأثنى عليه، ومجده بما هوَ أهله، ثم قال: «يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهِيَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلَا يَجِلُّ لِمَرِيءٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ فِيهَا دَمًا أَوْ يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقولوا: إِنَّ اللَّهَ أَدَنَ لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا

خطبة الفتح

= ١٩٦ في الجهاد: باب أمان النساء وجوارهن، ومسلم ٤٩٨/١ (٣٣٦)، (٨٢) في صلاة المسافرين وقصرها: باب استحباب صلاة الضحى.

حَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ»^(١).

إيناره ﷺ المدينة على مكة

ولما فتح الله مكة على رسوله، وهي بلده، ووطنه، ومولده، قال الأنصار فيما بينهم: أترون رسول الله ﷺ إذ فتح الله عليه أرضه وبلده أن يُقيم بها، وهو يدعو على الصفا رافعاً يديه؟ فلما فرغ من دُعائه، قال: ماذا قلتم؟ قالوا: لا شيء يا رسول الله، فلم يزل بهم حتى أخبروه، فقال رسول الله ﷺ: «مَعَاذَ اللَّهِ، الْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ»^(٢).

من هم بقتل النبي ﷺ

وهم فضالة بن عُمير بن الملوِّح أن يقتل رسول الله ﷺ وهو يطوف بالبيت، فلما دنا منه، قال له رسول الله ﷺ: أفضالة؟ قال: نعم فضالة يا رسول الله، قال: ماذا كنت تُحدِّثُ به نفسك؟ قال: لا شيء كنتُ أذكر الله، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ ثم قال: «اسْتَغْفِرِ اللَّهَ»، ثم وضع يده على صدره، فسكن قلبه، وكان فضالة يقول: والله ما رَفَعَ يَدَهُ عَنْ صَدْرِي حَتَّى مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ، قَالَ فَضَالَةَ: فَرَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي، فَمَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ كُنْتُ أَتَحَدَّثُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَلُمَّ إِلَى الْحَدِيثِ، فَقُلْتُ: لَا، وَانْبَعَثَ فَضَالَةَ يَقُولُ:

قَالَتْ هَلُمَّ إِلَى الْحَدِيثِ فَقُلْتُ لَا يَا أَبَى عَلَيْنِكَ اللَّهُ وَالْإِسْلَامُ لَوْ قَدَرْنَا نَيْتِ مُحَمَّدٍ أَوْ قَبِيلُهُ بِالْفَتْحِ يَوْمَ تَكَسَّرَ الْأَصْنَامُ

(١) أخرجه البخاري ١٧/٨ في المغازي: باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح، وفي العلم: باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، وفي الحج: باب لا يعضد شجر الحرم، ومسلم (١٣٥٤) في الحج: باب تحريم مكة، والترمذي (٨٠٩)، والنسائي ٢٠٤/٥ و٢٠٥ و٢٠٦، وأحمد ٣١/٤، ٣٢ من حديث أبي شريح. وأخرجه مسلم (١٣٥٣)، والنسائي ٢٠٣/٥ من حديث ابن عباس، وأخرجه مسلم (١٣٥٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٨٠) في الجهاد والسير: باب فتح مكة، وأحمد ٥٣٨/٢ من حديث أبي هريرة.

لَرَأَيْتَ دِينَ اللَّهَ أَضْحَى بَيْنَا وَالشَّرْكَ يُغْشَى وَجْهَهُ الْإِظْلَامُ^(١)

وفّر يومئذ صفوان بن أمية، وعكرمة بن أبي جهل، فأما صفوان، فاستأمن له عمير بن وهب الجمحي رسول الله ﷺ، فأمنه وأعطاه عمامته التي دخل بها مكة، فلحقه عمير وهو يريد أن يركب البحر فردّه، فقال: اجعلني فيه بالخيار شهرين، فقال: أنت بالخيار فيه أربعة أشهر^(٢).

فرار صفوان وعكرمة

وكانت أم حكيم بنت الحارث بن هشام تحت عكرمة بن أبي جهل، فأسلمت، واستأمنت له رسول الله ﷺ، فأمنه فلحقت به باليمن، فأمنته فردّه، وأقرهما رسول الله ﷺ هو وصفوان على نكاحهما الأول^(٣).

إسلام زوجة عكرمة

ثم أمر رسول الله ﷺ تميم بن أسيد الخزاعي فجدد أنصاب الحرم^(٤).

وبث رسول الله ﷺ سراياه إلى الأوثان التي كانت حول الكعبة، فكسرت كلها منها اللات والعزى، ومائة الثالثة الأخرى، ونادى مناديه بمكة «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْعُ فِي بَيْتِهِ صَنَمًا إِلَّا كَسَرَهُ».

كسر الأوثان

فبعث خالد بن الوليد إلى العزى لخمس ليال بقين من شهر رمضان ليهدمها، فخرج إليها في ثلاثين فارساً من أصحابه حتى انتهوا إليها، فهدمها ثم رجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال: «هَلْ رَأَيْتَ شَيْئًا؟» قال: لا، قال: «فَإِنَّكَ لَمْ تَهْدِمِهَا فَارْجِعْ إِلَيْهَا فَاهْدِمِهَا» فرجع خالد وهو متغيظ فجرد سيفه، فخرجت إليه امرأة عجوز غريانة سوداء ناشرة الرأس، فجعل السائدن يصيح بها، فضرها خالد فجزلها باثنتين، ورجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال: «نَعَمْ تِلْكَ الْعُزَّى، وَقَدْ أَيْسَتْ أَنْ تُعْبَدَ فِي بِلَادِكُمْ أَبَدًا» وكانت بنخلة^(٥)، وكانت لقريش وجميع بني

هدم خالد للعزى

(١) ابن هشام ٤١٧/٢.

(٢) ابن هشام ٤١٨/٢.

(٣) ابن هشام ٤١٨/٢.

(٤) حجارة تجعل علامات بين الحل والحرم.

(٥) على يوم من مكة.

كِنَانَةَ، وَكَانَتْ أَعْظَمَ أَصْنَامِهِمْ، وَكَانَ سَدَنُتُهَا بَنِي شَيْبَانَ (١).

ثم بعث عمرو بن العاص إلى شِوَاع، وهو صنم لهذيل ليهدمه، قال عمرو: هدم ابن العاص لسِوَاع فانتهيتُ إليه وعنده السَادِن، فقال: ما تُريدُ؟ قلتُ: أمرني رسولُ الله ﷺ أن أَهْدِمَهُ، فقال: لا تَقْدِرُ على ذلك، قلت: لم؟ قال: تمنع. قلت: حتَّى الآن أنت على الباطل، ويحك فهل يَسْمَعُ أو يُبْصِرُ؟ قال: فدنوتُ منه فكسرتُه، وأمرتُ أصحابي فهدموا بيت خزانته فلم نجد فيه شيئاً، ثم قلتُ للسَّادِن: كيف رأيت؟ قال: أسلمتُ لله (٢).

هدم سعد بن زيد
الأشلهلي لمناه

ثم بعث سعد بن زيد الأشلهلي إلى مناة، وكانت بالمشلل عند قديد للأوس والخزرج وغسان وغيرهم، فخرج في عشرين فارساً حتى انتهى إليها وعندها سَادِنٌ، فقال السَّادِنُ: ما تُريدُ؟ قلتُ: هَدَمَ مَنَاءَ، قال: أنتَ وذاك، فأقبل سعدٌ يمشي إليها، وتخرج إليه امرأة عُريانة سوداء، نائرة الرأس، تدعو بالويل، وتَضْرِبُ صدرها، فقال لها السَّادِنُ: مناة دونك بعضُ عُصَاتِك، فضربها سعد فقتلها، وأقبل إلى الصنم، ومعه أصحابه فهدمته، وكسروه، ولم يجدوا في خزانته شيئاً (٣).

ذکر سرية خالد بن الوليد إلى بني جذيمة

قال ابن سعد: ولما رجع خالد بن الوليد من هدم العُزَّى، ورسول الله ﷺ مقيمٌ بمكة، بعثه إلى بني جُذَيْمَةَ داعياً إلى الإسلام، ولم يبعثه مقاتلاً، فخرج في ثلاثمائة وخمسين رجلاً من المهاجرين والأنصار وبني سليم، فأنتهى إليهم، فقال: ما أنتم؟ قالوا: مسلمون قد صلَّينا وصدَّقنا بمحمد وبنينا المساجد في ساحتنا، وأذنا فيها، قال: فما بالُ السلاح عليكم؟ قالوا: إن بيننا وبين قومٍ من

(١) ابن سعد ٢/١٤٥، ١٤٦.

(٢) ابن سعد ٢/١٤٦.

(٣) ابن سعد ٢/١٤٦، ١٤٧.

العرب عداوةً، فحِفظنا أن تكونوا هم، وقد قيل: إنهم قالوا صبأنا، ولم يُحسِنوا أن يقولوا: أسلمنا، قال: فضعوا السلاح، فوضعوه، فقال لهم: استأسرُوا، فاستأسر القومُ، فأمر بعضهم فكتف بعضهم، وفرقهم في أصحابه، فلما كان في السحر، نادى خالدُ بن الوليد: من كان معه أسيرٌ، فليضربْ عُنُقَه، فأما بنو سليم، فقتلوا من كان في أيديهم، وأما المهاجرون والأنصار، فأرسلوا أسراهم، فبلغ النبي ﷺ ما صنع خالدٌ، فقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالدٌ»، وبعث علياً يُودي لهم قتلهم وما ذهب منهم^(١).

وكان بين خالدٍ وعبدِ الرحمن بن عوفٍ كلامٌ وشرفٌ في ذلك، فبلغ النبي ﷺ، فقال: «مَهْلًا يَا خَالِدُ دَعْ عَنكَ أَصْحَابِي فَوَاللَّهِ لَوْ كَانَ لَكَ أَحَدٌ ذَهَبًا نَمَّ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَدْرَكَتَ عَدُوَّةَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِي وَلَا رَوْحَتَهُ»^(٢).

فصل

وكان حسانُ بن ثابت رضي الله عنه قد قال في عمرة الحُدَيْبية:

إنشاد حسان في عمرة
الحُدَيْبية

عَفَّتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجِوَاءُ إِلَى عَذْرَاءَ مَنْزِلِهَا خَلَاءً^(٣)

- (١) «طبقات ابن سعد» ١٤٧/٢، ١٤٨، وابن هشام ٤٢٨/٢، ٤٣١، وأخرجه البخاري ٤٥/٨، ٤٦ في المغازي: باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة.
- (٢) ابن هشام ٤٣١/٢، وأخرجه مسلم (٢٥٤١) في فضائل الصحابة: باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم من حديث أبي سعيد قال: كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء، فسبه خالد، فقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أُنْدُ ذَهَباً ما أدرك مَدَّ أَحَدِهِمْ ولا نصيفه».
- (٣) الأبيات في «ديوان حسان» ١٧/١، ١٨، و«سيرة ابن هشام» ٤٢١/٢، ٤٢٤، والسهيلي ٢٨٠/٢، وابن سيد الناس ١٨١/٢، وابن كثير ٥٨٧/٣، ٥٨٨، والجواء: موضع بالشام، وهو منزل الحارث بن أبي شمر، وعذراء: على بريد من دمشق إلى الشمال الشرقي منها، وبها قتل معاوية بن أبي سفيان حجرين عدي الكندي الصحابي وأصحابه.

ديارٌ مِنْ بَنِي الحَسْحَاسِ قَفْرٌ
 وَكَانَتْ لَا يَسْرُالُ بِهَا أُنَيْسٌ
 فَدَعَّ هَذَا وَلَكِنْ مَنْ لَطِيفٍ
 لَشَعْنَاءِ التِّي قَدْ تَيَمَّمْتُهُ
 كَأَنَّ حَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
 إِذَا مَا الْأَشْرِبَاتِ ذُكِرْنَ يَوْمًا
 نُؤَلِّيْهَا الْمَلَامَةَ إِنْ أَلْمَنَّا
 وَنَشْرُهَا فَتَشْرُكْنَا مُلُوكًا
 عَدِمْنَا حَيْلَنَا إِنْ لَمْ تَرَوْهَا
 يُنَازِعُنَ الْأَعْنَةَ مُضْعِدَاتٍ
 تَظَلُّ جِيَادُنَا مُتَمَطَّطَاتٍ
 تُعْفِيهَا الرِّوَامِسُ وَالسَّمَاءُ^(١)
 خِلَالَ مُرُوجِهَا نَعْمٌ وَشَاءُ
 يُؤَرِّقُنِي إِذَا ذَهَبَ العِشَاءُ
 فَلَيْسَ لِقَلْبِهِ مِنْهَا شِفَاءُ^(٢)
 يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ^(٣)
 فَهِنَّ لِطَيْبِ السَّرَاحِ الفِداءُ
 إِذَا مَا كَانَ مَغْثٌ أَوْ لِحَاءُ^(٤)
 وَأُسْدَامًا مَا يَنْهِنُهُنَّ اللِّقَاءُ
 تُبِيرُ النُّقَعِ مَوْعِدَهَا كَدَاءُ^(٥)
 عَلَى أَكْتَا فِهَا الْأَسْلُ الظَّمَاءُ^(٦)
 تُلَطِّمُهُنَّ بِالخُمْرِ النِّسَاءُ^(٧)

- (١) الروامس: الرياح التي ترمس الآثار وتغطيها.
- (٢) شعناء! هذه التي شيب بها حسان: هي ابنة سلام بن مشكم اليهودي، وقد كانت تحت حسان أيضاً امرأة اسمها شعناء بنت كاهن الأسلمية ولدت له أم فراس، قاله السهلي.
- (٣) الحبيئة: الخمر المصونة المضمون بها، وبيت رأس: حصن بالأردن سمي بذلك لأنه في رأس جبل وهي على بعد نحو أربعة أميال شمال إربد. وخبر «كان» محذوف تقديره: كأن فيها حبيئة.
- (٤) المغث: القتال، واللحاء: السباب: يقول: فإذا كان ذلك منا حملناه على الخمر، يقال: ألام الرجل يُليم إلامة: إذا أتى ما يلام عليه.
- (٥) النقع: الغبار، وكداء: الثنية التي في أصلها مقبرة مكة.
- (٦) رواية الديوان:

يُبَارِينِ الْأَسِنَّةِ مُضْغِيَاتٍ

- ومباراتها الأسنة: هو أن يضجع الرجل رمح، فكأن الفرس يركض ليسبق السنان، والمضغيات: الموازل المنحرفات للطنن، والأسل: الرماح.
- (٧) متمطرات: خارجات من جمهور الخيل من سرعتها، وتلطمن: تضرب النساء وجوههن لتردهن، والخمر: جمع خمار: وهو ما تغطي به المرأة رأسها، ونقل ابن =

فِيمَا تُعْرِضُوا عَنَّا اعْتَمَرْنَا
وَالْأَفَاصِيرُ وَالْجِلَادِ يَوْمٍ
وَجِبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ فِينَا
وَقَالَ اللَّهُ قَدْ أَرْسَلْتُ عَبْدًا
شَهِدْتُ بِهِ فَقُومُوا صِدْقُوهُ
وَقَالَ اللَّهُ قَدْ سَيَّرْتُ جُنْدًا
لِنَافِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ مَعَدِّ
فَنُحَكِّمُ بِالْقَوَافِي مَنْ هَجَانَا
أَلَا أُنَبِّغُ أَبَا سَفِيَانَ عَنِّي
بَأَنَّ سَيُوفَنَا تَرَكْنَا عَبْدًا
هَجَوْتُ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ
أَنَّهُ جُوهٌ وَلَسْتُ لَهُ بِكَفَاءٍ
هَجَوْتُ مُبَارَكًا بَرًّا حَنِيفًا

وَكَانَ الْفَتْحُ وَانْكَشَفَ الْغَطَاءُ
يُعِزُّ اللَّهُ فِيهِ مَنْ يَشَاءُ
وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ
يَقُولُ الْحَقُّ إِنْ نَفَعَ الْبَلَاءُ
فَقُلْتُمْ لَا نَقُومُ وَلَا نَشَاءُ
هُمُ الْأَنْصَارُ عَرَضَتْهَا اللَّقَاءُ
سَبَابٌ أَوْ قِتَالٌ أَوْ هِجَاءُ
وَتَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدَّمَاءُ
مُغْلَغَلَةٌ فَقَدْ بَرِحَ الْخَفَاءُ^(١)
وَعَبْدُ الدَّارِ سَادَتْهَا الْإِمَاءُ
وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ الْجَزَاءُ
فَشَرُّكُمْ كَمَا خَيْرُكُمْ الْفِدَاءُ^(٢)
أَمِينُ اللَّهِ شِيمَتُهُ الْوَفَاءُ

دريد في «الجمهرة» أن الخيل كان يروي البيت:
تظلم جيادنا متمطرات تظلمهنَّ بالخُمُرِ النَّسَاءُ
وينكر «تظلمهن» ويجعله بمعنى ينفض النساء بخمرهن ما عليهن من غبار من الطلم
وهو ضربك خبزة الملة بيدك لتنفض ما عليها من الرماد.
(١) يعني أبا سفيان بن الحارث، والأبيات قيلت في هجائه، وكان يألف النبي ﷺ في
الجاهلية، فلما بعث، عاداه وهجاه، ثم أسلم عام الفتح وشهد حينئذ، والمغلغلة:
الرسالة، وبرح الخفاء: انكشف الستر واتضح الأمر. ويروي الشطر الثاني من البيت:
فَأَنْتَ مَجْوْفٌ نَخْبٌ هَوَاءُ

يقال: رجل نخب ومنخوب ومنتخب الفؤاد، أي: ذاهب العقل، والهواء: الجبان
لأنه لا قلب له، فكأنه فارغ وفي التنزيل: (وأفئدتهم هواء).
(٢) قال السهيلي: وفي ظاهر اللفظ بشاعة، لأن المعروف ألا يقال: هو شرهما إلا وفي
كليهما شر... ولكن سيبويه قال في كتابه: تقول: «مررت برجل شر منك» إذا نقص عن
أن يكون مثله، وهذا يدفع الشناعة عن الكلام الأول، ونحو منه قوله عليه السلام: «شر
صفوف الرجال آخرها» يريد نقصان حظهم عن حظ الأول.

أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاءِ (١)
 فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءِ
 لِسَانِي صَارِمٌ لَا عَيْبَ فِيهِ وَبَحْرِي لَا تَكْذُرُهُ الدَّلَاءُ

فصل

في الإشارة إلى ما في الغزوة

من الفقه واللطائف

كانت صلحُ الحديبية مقدمةً وتوطئةً بينَ يدي هذا الفتح العظيم، أَمِنَ النَّاسُ به، وكَلَّمَ بعضهم بعضاً وناظره في الإسلام، وتمكنَ مَنْ اختفى مِنَ المسلمين بمكة من إظهار دينه، والدعوة إليه، والمناظرة عليه، ودخل بسببه بشرٌ كثيرٌ في الإسلام، ولهذا سماه الله فتحاً في قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١]، نزلت في شأنِ الحديبية، فقال عمر: يا رسول الله! أو فتح هو؟ قال: «نعم» (٢). وأعاد سبحانه وتعالى ذكر كونه فتحاً، فقال: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ إلى قوله: ﴿فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ٢٧] وهذا شأنه - سبحانه - أن يُقدِّم بين يدي الأمور العظيمة مقدِّماتٍ تكون كالمدخل إليها، المنبهة عليها، كما قدَّم بين يدي قصة المسيح وخلقه من غير أب، قصة زكريا، وخلق الولد له مع كونه كبيراً لا يُولد لمثله، وكما قدَّم بين يدي نسخ القبله قصة البيت وبنائه وتعظيمه، والتنويه به، وذكر بانيه، وتعظيمه، ومدحه، ووطأ قبل ذلك كله بذكر النسخ، وحكمته المقتضية له، وقدرته الشاملة له، وهكذا ما قدَّم بين يدي مبعث رسوله ﷺ، من قصة الفيل، وبشارات الكهَّان به، وغير ذلك، وكذلك الرؤيا الصالحة لرسول الله ﷺ كانت مقدمةً بين يدي

من شأنه سبحانه تقديم مقدمات بين يدي الأمور العظيمة تكون كالمدخل إليها المنبهة لها كقصة المسيح ونسخ القبلة وغيرهما

(١) الهمزة للاستفهام الإنكاري، أي لا يستوي من هجاه منكم ومن مدحه منا، فكيف تهجوه وتجعل نفسك نظيراً له.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٣٦) في الجهاد: باب فيمن أسهم له سهماً. من حديث مجمع بن جارية الأنصاري، وسنده حسن.

الوحي في اليقظة، وكذلك الهجرة كانت مقدمة بين يدي الأمر بالجهاد، ومن تأمل أسرار الشرع والقدر، رأى من ذلك ما تبهرُ حكمته الأبواب.

فصل

وفيها: أن أهل العهد إذا حاربوا مَنْ هم في ذمة الإمام وجواره وعهده، صاروا حرباً له بذلك، ولم يبق بينهم وبينه عهدٌ، فله أن يُبيِّتهم في ديارهم، ولا يحتاج أن يُعلمهم على سواء، وإنما يكون الإعلام إذا خاف منهم الخيانة، فإذا تحققت، صاروا نابذين لعهده.

فصل

وفيها: انتقاصُ عهد جميعهم بذلك، ردَّتهم ومُباشرتهم إذا رضوا بذلك، وأقرُّوا عليه ولم يُنكروه، فإن الذين أعانوا بني بكرٍ من قُرَيْشٍ بعضهم، لم يُقاتلوا كُلُّهم معهم، ومع هذا فغزاهم رسولُ الله ﷺ كُلُّهم، وهذا كما أنهم دخلوا في عقد الصلح تبعاً، ولم ينفرد كلُّ واحد منهم بصلح، إذ قد رضوا به وأقرُّوا عليه، فكذلك حُكْمُ نقضهم للعهد، هذا هديُّ رسولِ اللهِ ﷺ الذي لا شك فيه كما ترى.

انتقاص عهد الردء
والمباشرين إذا رضوا
بذلك

وطردُ هذا جريانُ هذا الحكمُ على ناقضي العهد من أهل الذمة إذا رضي جماعتهم به، وإن لم يُباشر كلُّ واحد منهم ما ينقضُ عهده، كما أجلى عمراً يهود خيبر لما عدا بعضهم على ابنه، ورَمَوْه من ظهر دار ففدَعُوا يده، بل قد قتل رسولُ الله ﷺ جميع مقاتلة بني قُرَيْظة، ولم يسأل عن كل رجل منهم: هل نقض العهد أم لا؟ وكذلك أجلى بني النَّضِيرِ كُلُّهم، وإنما كان الذي هَمَّ بالقتل رجلاً، وكذلك فعلَ بيني قَيْنَقَاحٍ حتى استوهبهم منه عبدُ الله بن أبي، فهذه سيرته وهدية الذي لا شك فيه، وقد أجمع المسلمون على أن حكم الردء حكمُ المباشِرِ في الجهاد، ولا يُشترط في قسمة الغنيمة، ولا في الثواب مباشرة كل واحدٍ واحد القتال.

وهذا حكمُ قطاع الطريق، حكمُ ردَّتهم حكمُ مباشرهم، لأن المباشِرَ إنما

باشر الإفساد بقوة الباقين، ولولا هم ما وصل إلى ما وصل إليه، وهذا هو الصواب الذي لا شك فيه، وهو مذهب أحمد، ومالك، وأبي حنيفة، وغيرهم.

فصل

وفيها: جوازُ صلح أهل الحرب على وضع القتال عشرَ سنين، وهل يجوزُ فوق ذلك؟ الصواب: أنه يجوزُ للحاجة والمصلحة الراجحة، كما إذا كان بالمسلمين ضعفٌ وعدوُّهم أقوى منهم، وفي العقد لما زاد عن العشر مصلحةٌ للإسلام.

فصل

وفيها: أن الإمام وغيره إذا سُئل ما لا يجوزُ بذله، أو لا يجبُ، فسكت عن بذله، لم يكن سكوتهُ بذلاً له، فإن أبا سفيان سأل رسولَ الله ﷺ تجديدَ العهد، فسكت رسولُ الله ﷺ، ولم يجبه بشيء، ولم يكن بهذا السكوتِ معاهداً له.

فصل

وفيها: أن رسولَ الكفار لا يُقتل، فإن أبا سفيان كان ممن جرى عليه حُكْمُ رسول الكفار لا يقتل انتقاضِ العهد، ولم يقتله رسولُ الله ﷺ إذ كان رسولَ قومه إليه.

فصل

وفيها: جوازُ تبييتِ الكفار، ومُغافِصَتهم^(١) في ديارهم إذا كانت قد بلغتهم الدعوة، وقد كانت سرايا رسول الله ﷺ يُبيئون الكفار، ويُغيرون عليهم بإذنه بعد أن بلغتهم دعوته.

فصل

وفيها: جوازُ قتل الجاسوس وإن كان مسلماً لأن عمر رضي الله عنه سأل جواز قتل الجاسوس وإن كان مسلماً رسولَ الله ﷺ قتلَ حاطب بن أبي بلتعة لما بعث يُخبر أهلَ مكة بالخبر، ولم يقل

(١) أي: أخذهم على غرة.

رسولُ الله ﷺ: لا يَحِلُّ قتلُه إِنْهُ مُسْلِمٌ، بل قال: «وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ» فأجاب بأن فيه مانعاً من قتله، وهو شهوُّه بدرًا، وفي الجواب بهذا كالتنبيه على جواز قتل جاسوسٍ ليس له مثلُ هذا المانع، وهذا مذهب مالك، وأحد الوجهين في مذهب أحمد، وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يُقتل، وهو ظاهر مذهب أحمد، والفريقان يحتجون بقصة حاطب، والصحيح: أن قتله راجع إلى رأي الإمام، فإن رأى في قتله مصلحة للمسلمين، قتله، وإن كان استبقاؤه أصلح، استبقاه. والله أعلم.

فصل

وفيها: جواز تجريد المرأة كُلِّها وتكثيفها للحاجة والمصلحة العامة، فإن علياً والمقداد قالا للطعينة: لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنُكْشِفَنَّكَ، وإذا جاز تجريدُها لحاجتها إلى ذلك حيث تدعو إليها، فتجريدُها لمصلحة الإسلام والمسلمين أولى.

جواز تجريد المرأة
للمصلحة العامة

فصل

وفيها: أن الرجل إذا نَسَبَ المُسْلِمَ إلى النفاق والكُفْرِ متأولاً و غضباً لله ورسوله ودينه لا لهواه وحظه، فإنه لا يكفر بذلك، بل لا يَأْثُمُ بِهِ، بل يُثَابُ عَلَى نيته وقصده، وهذا بخلاف أهل الأهواء والبدع، فإنهم يُكْفَرُونَ وَيُذْعَوْنَ لمخالفة أهوائهم ونحلهم، وهم أولى بذلك ممن كفروه وبدعوه.

فصل

وفيها: أن الكبيرة العظيمة مما دون الشرك قد تُكْفَرُ بالحسنة الكبيرة الماحية، كما وقع الجَسُّ من حاطب سَكْفراً بشهوِّه بدرًا، فإن ما اشتملت عليه هذه الحسنة العظيمة من المصلحة، وتضمنته من محبة الله لها ورضاه بها، وفرجها بها، ومباهاة الملائكة بفاعلها، أعظم مما اشتملت عليه سيئة الجَسِّ من المفسدة، وتضمنته من بغض الله لها، فغلب الأقوى على الأضعف، فأزاله،

الكبيرة العظيمة مما دون
الشرك قد تكفر بالحسنة
الكبيرة الماحية

وأبطل مقتضاه، وهذه حكمة الله في الصحة والمرض الناشئين من الحسنات والسيئات، الموجبين لصحة القلب ومرضه، وهي نظير حكمة تعالى في الصحة والمرض اللاحقين للبدن، فإن الأقوى منهما يقهر المغلوب، ويصير الحكم له حتى يذهب أثر الأضعف، فهذه حكمة في خلقه وقضائه، وتلك حكمة في شرعه وأمره.

وهذا كما أنه ثابت في محو السيئات بالحسنات، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكُفْرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، وقوله ﷺ: «وَاتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا»^(١) فهو ثابت في عكسه لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]. وقول عائشة، عن زيد بن أرقم أنه لما باع بالعينه: «إِنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»^(٢)، وكقوله ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري في «صحيحه»: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ

(١) حديث صحيح أخرجه الترمذي (١٩٨٨)، وأحمد ١٥٣/٥ و١٥٨ و٢٢٨ و٢٣٦، والدارمي ٣٢٣/٢ من حديث أبي ذر ومعاذ بن جبل عن رسول الله ﷺ قال: «اتق الله حيثما كنت، واتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن».

(٢) أخرجه الدارقطني ٣١١/٢، والبيهقي ٣٣٠/٥ عن أبي إسحاق، عن العالية أن امرأة أتت عائشة، فسألته عن عبد باعته من زيد بن أرقم بثمانمائة نسيئة، واشترته منه بستمائة نقداً، فقالت عائشة رضي الله عنها: «بش ما اشتريت وبش ما ابتعت أبلغني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب» ورجاله ثقات، والعالية، روى عنها زوجها وابنها وهما إمامان، وذكرها ابن حبان في «الثقات» وذهب إلى حديثها هذا الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه، ومالك وابن حنبل، والحسن بن صالح، ونقل الزيلعي في «نصب الراية» أن صاحب «التفتيح» جود إسناده.

عَمَلُهُ»^(١)، إلى غير ذلك من النصوص والآثار الدالة على تدافع الحسنات والسيئات، وإبطال بعضها بعضاً، وذهاب أثر القوي منها بما دونه، وعلى هذا مبنى الموازنة والإحباط.

وبالجمله ففوة الإحسان ومرضُ العصيان متصاولان ومتحاربان، ولهذا المرض مع هذه القوة حالة تزايد وتراحم إلى الهلاك، وحالة انحطاط وتناقص، وهي خيرُ حالات المريض، وحالة وقوف وتقابل إلى أن يقهر أحدهما الآخر، وإذا دخل وقتُ البُحْران^(٢) وهو ساعة المناجزة، فحظُّ القلب أحدُ الخطتين: إما السلامة وإما العطبُ، وهذا البُحْران يكونُ وقتَ فعلِ الواجبات التي تُوجِبُ رضَى الربِّ تعالى ومغفرته، أو تُوجِبُ سُخْطَهُ وعقوبته، وفي الدعاء النبوي: «أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ»^(٣)، وقال عن طلحة يومئذ: «أَوْجِبَ طَلْحَةُ»^(٤) ورفع إلى النبي ﷺ رجلٌ وقالوا: يا رسولَ الله إنه قد أوجب، فقال: «أَعْتَقُوا عَنْهُ»^(٥). وفي الحديث الصحيح: «أَتَذَرُونَ مَا الْمُوجِبَاتِ؟» قالوا: اللّهُ ورسوله أعلم. قال: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»^(٦)،

(١) أخرجه البخاري ٢٦/٢ في مواقيت الصلاة: باب من ترك العصر من حديث بريدة بن الحصيب.

(٢) قال في «اللسان»: والأطباء يسمون التغير الذي يحدث للعليل دفعة واحدة في الأمراض الحادة بُحْراناً.

(٣) أخرجه الترمذي (٤٧٩١)، وابن ماجه (١٣٨٤) من حديث عبد الله بن أبي أوفى، وفي سنه فائد بن عبد الرحمن وهو ضعيف، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» ٥٢٥/١ من حديث ابن مسعود وصححه، ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه أحمد ١/١٦٥، والترمذي (٣٧٣٩) وسنده قوي، وصححه ابن حبان (٢٢١٢)، والحاكم ٣/٣٧٤ ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حديث حسن.

(٥) أخرجه أبو داود (٣٩٦٤) في العتق: باب في ثواب العتق، وفي سنه الغريف بن الديلمى لم يوثقه غير ابن حبان، وتولاه: «أوجب» يعني: النار بالقتل.

(٦) أخرجه مسلم (٩٣) في الإيمان: باب من لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة من حديث جابر بن عبد الله.

يريد أن التوحيد والشرك رأس الموجبات وأصلها، فهما بمنزلة السم القاتل قطعاً،
والترياق المنجي قطعاً.

وكما أن البدن قد تعرّض له أسباب رديئة لازمة تؤهّن قوّته وتضعفها، فلا
ينتفع معها بالأسباب الصالحة والأغذية النافعة، بل تحيلها تلك المواد الفاسدة
إلى طبعها وقوتها، فلا يزدادُ بها إلا مرضاً، وقد تقومُ به موادٌ صالحة وأسبابٌ
موافقةٌ تُوجبُ قوّته، وتُمكنهُ من الصحة وأسبابها، فلا تكادُ تضرهُ الأسبابُ
الفاسدةُ، بل تحيلها تلك الموادُ الفاضلة إلى طبعها، فهكذا موادٌ صحة القلب
وفسادِه.

فتأمل قوة إيمانِ حاطبِ التي حملته على شهودِ بدر، وبذله نفسه مع
رسولِ الله ﷺ، وإيثارِهِ الله ورسولَهُ على قومه وعشيرته وقرابته وهم بين ظهرائي
العدوّ، وفي بلدهم، ولم يثنِ ذلك عتَانَ عزمِهِ، ولا قلَّ من حدِّ إيمانه ومواجهته
للقِتال لمن أهله وعشيرته وأقاربه عندهم، فلما جاء مرضُ الجسِّ، برزت إليه هذه
القوةُ، وكان البُحرانُ صالحاً فاندفع المرضُ، وقام المريضُ، كأن لم يكن به قَلْبَةٌ
ولما رأى الطبيبُ قوةَ إيمانه قد استعلت على مرضِ جسِّه وقهرته، قال لمن أراد
فصده: لا يحتاجُ هذا العارضُ إلى فسادِ، «وما يُذريك لعلَّ الله اطلَّعَ على أَهْلِ
بَدْرِ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» وعكس هذا ذو الخُوِصِرَةِ التيمي
وأضرابه من الخوارج الذين بلغ اجتهادُهم في الصلاة والصيام والقراءة إلى حد
يَحْقِرُ أَحَدُ الصَّحَابَةِ عَمَلَهُ مَعَهُ كَيْفَ قَالَ فِيهِمْ: «لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»،
وقال: «اقتلُوهم فإنَّ في قتلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ». وقال: «شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ
أَدِيمِ السَّمَاءِ»^(١) فلم ينتفعوا بتلك الأعمال العظيمة مع تلك المواد الفاسدة المهلكة
واستحالت فاسدةً.

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد و (١٠٦٧) من حديث
أبي ذر، وأحمد ٢٥٣/٥ و ٢٥٦، والترمذي (٣٠٠٣) من حديث أبي أمامة، وسنده
حسن.

وتأمل في حال إبليس لما كانت المادة المهلكة كامنة في نفسه، لم ينتفع معها بما سلف من طاعته، ورجع إلى شاكلته وما هو أولى به، وكذلك الذي آتاه الله آياته، فانسَخ منها، فأتبعه الشيطان، فكان من الغاوين وأضرابه وأشكاله، فالمعول على السرائر والمقاصد والنيات والهمم، فهي الأكسير الذي يقلب نحاس الأعمال ذهباً، أو يردها خبثاً، وبالله التوفيق.

ومن له لبٌ وعقل، يعلم قدر هذه المسألة وشدة حاجته إليها، وانتفاعه بها، ويطلع منها على باب عظيم من أبواب معرفة الله سبحانه وحكمته في خلقه، وأمره، وثوابه، وعقابه، وأحكام الموازنة، وإيصال اللذة والألم إلى الروح والبدن في المعاش والمعاد، وتفاوت المراتب في ذلك بأسباب مقتضية بالغة ممن هو قائم على كل نفس بما كسبت.

فصل

وفي هذه القصة جواز مباغطة المتأهدين إذا نقضوا العهد، والإغارة عليهم، وألا يعلمهم بمسيره إليهم، وأما ما داموا قائمين بالوفاء بالعهد، فلا يجوز ذلك حتى ينبد إليهم على سواء.

جواز مباغطة المعاهدين
إذا نقضوا العهد

فصل

وفيها: جواز بل استحباب كثرة المسلمين وقوتهم وشوكتهم وهيئتهم لرسول العدو إذا جاؤوا إلى الإمام كما يفعل ملوك الإسلام، كما أمر النبي ﷺ بإيقاد النيران ليلة الدخول إلى مكة، وأمر العباس أن يحبس أبا سفيان عند خطم الجبل، وهو ما تضايق منه حتى عرضت عليه عساكر الإسلام، وعصابة التوحيد وجند الله، وعرضت عليه خاصكية^(١) رسول الله ﷺ وهم في السلاح منهم إلا الحدق، ثم أرسله، فأخبر قريشاً بما رأى.

استحباب كثرة المسلمين
لرسول العدو إذا جاؤوا
إلى الإمام

(١) هم الجند الخاص بحراسة الأمير.

فصل

وفيها: جواز دخول مكة للقتال المباح بغير إحرام، كما دخل رسول الله ﷺ جواز دخول مكة للقتال المباح بغير إحرام والمسلمون، وهذا لا خلاف فيه، ولا خلاف أنه لا يدخلها من أراد الحج أو العمرة إلا بإحرام، واختُلفَ فيما سوى ذلك إذا لم يكن الدخولُ لحاجة متكررة، كالحشاشِ والحطَّابِ، على ثلاثة أقوال:

أحدها: لا يجوزُ دخولُها إلا بإحرام، وهذا مذهب ابنِ عباس رضي الله عنهما هل يجوز مكة بغير إحرام عنه، وأحمد في ظاهر مذهبه، والشافعي في أحد قوليهِ. لمن لم يرد الحج والعمرة؟

والثاني: أنه كالحشاشِ والحطَّابِ، فيدخلها بغير إحرام، وهذا القولُ الآخر للشافعي، ورواية عن أحمد.

والثالث: أنه إن كان داخلَ المواقيتِ، جاز دخوله بغير إحرام، وإن كان خارجَ المواقيتِ، لم يدخلْ إلا بإحرام، وهذا مذهب أبي حنيفة وهدى رسول الله ﷺ معلومٌ في المجاهد، ومريدِ التُّسك، وأما مَنْ عداهما فلا واجبَ إلا ما أوجبه اللهُ ورسولُهُ، أو أجمعت عليه الأمةُ.

فصل

وفيها البيانُ الصريحُ بأن مكة فُتِحَتْ عَنوةٌ كما ذهب إليه جمهورُ أهل العلم، ولا يُعرف في ذلك خلاف إلا عن الشافعي وأحمد في أحد قوليهِ، وسياق القصة أوضحُ شاهد لمن تأمله لقول الجمهور، ولما استهجن أبو حامد الغزالي القولُ بأنها فُتِحَتْ صلحاً، حكى قول الشافعي أنها فُتِحَتْ عَنوةٌ في «وسيطه»، وقال: هذا مذهبه.

قال أصحاب الصلح: لو فتحت عَنوةٌ، لقسمها رسولُ الله ﷺ بين الغانمين كما قسم خيبر، وكما قسم سائر الغنائم من المنقولات، فكان يُخمسها ويُقسِمُها، قالوا: ولما استأمن أبو سفيان لأهل مكة لما أسلم، فأمنهم، كان هذا عقد صلح معهم، قالوا: ولو فُتِحَتْ عَنوةٌ، لملك الغانمون رباها ودورها، وكانوا أحقَّ بها

من أهلها، وجاز إخراجهم منها، فحيث لم يحكم رسول الله ﷺ فيها بهذا الحكم، بل لم يردّ على المهاجرين دُورهم التي أُخرجوا منها، وهي بأيدي الذين أخرجوهم، وأقرّهم على بيع الدور وشرائها وإجارتها وسكناها، والانتفاع بها، وهذا مناف لأحكام فتوح العنوة، وقد صرح بإضافة الدور إلى أهلها، فقال: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ، فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُ، فَهُوَ آمِنٌ».

قال أرباب العنوة: لو كان قد صالحهم لم يكن لأمانه المقيّد بدخول كلّ واحد داره، وإغلاقه بابه، وإلقائه سلاحه فائدة، ولم يُقاتلهم خالد بن الوليد حتى قتل منهم جماعة، ولم ينكر عليه، ولمّا قتل مقيس بن صُبابَة وعبد الله بن خَطَلِيٍّ ومن ذُكِرَ معهما، فإن عقد الصلح لم يكن قد وقع، لاستثنى فيه هؤلاء قطعاً، ولنقل هذا وهذا، ولو فُتِحَتْ صلحاً، لم يُقاتلهم، وقد قال: «فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ»، ومعلوم أن هذا الإذن المختصّ برسول الله ﷺ، إنما هو الإذن في القتال لا في الصلح، فإن الإذن في الصلح عام.

وأيضاً فلو كان فتحها صلحاً، لم يقل: إن الله قد أحلها له ساعة من نهار، فإنها إذا فُتِحَتْ صلحاً كانت باقية على حرمتها، ولم تخرج بالصلح عن الحرمة، وقد أخبر بأنها في تلك الساعة لم تكن حراماً، وأنها بعد انقضاء ساعة الحرب عادت إلى حرمتها الأولى.

وأيضاً فإنها لو فُتِحَتْ صلحاً لم يعيء جيشه: خيالتهم ورجالتهم ميمنة وميسرة، ومعهم السلاح، وقال لأبي هريرة: «اهْتَفِ لِي بِالْأَنْصَارِ»، فهتف بهم، فجاؤوا، فأطافوا برسول الله ﷺ، فقال: «أَتُرُونَ إِلَى أَوْبَاشِ قُرَيْشٍ وَأَتْبَاعِهِمْ»، ثم قال بيديه إحداهما على الأخرى: «احْصُدُوهُمْ حَصْدًا حَتَّى تَوَافُونِي عَلَى الصَّفَا»، حتى قال أبو سفيان: يا رسول الله: أبيضت خضراء قريش، لا قريش بعد اليوم. فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ، فَهُوَ آمِنٌ». وهذا محال أن يكون مع الصلح، فإن كان قد تقدم صلح — وكلاً — فإنه يتقضّ بدون هذا.

وأيضاً فكيف يكون صلحاً، وإنما فتحت بإيجاف الخيل والركاب، ولم يحبس الله خيل رسوله وركابه عنها، كما حبسها يوم صلح الحديبية، فإن ذلك اليوم كان يوم الصلح حقاً، فإن القصواء لما بركت به، قالوا: خلأت القصواء، قال: «ما خلأت وما ذاك لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل»، ثم قال: «والله لا يسألوني خطئة يعظمون فيها حرمة من حرمت الله إلا أعطيتهموها».

وكذلك جرى عقد الصلح بالكتاب والشهود، ومحضر ملاء من المسلمين والمشركين، والمسلمون يومئذ ألف وأربعمائة، فجرى مثل هذا الصلح في يوم الفتح، ولا يكتب ولا يشهد عليه، ولا يحضره أحد، ولا ينقل كيفيته والشروط فيه، هذا من الممتنع البين امتناعه، وتأمل قوله: «إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين»، كيف يفهم منه أن قهر رسوله وجنده الغالبيين لأهلها أعظم من قهر الفيل الذي كان يدخلها عليهم عنوة، فحبسه عنهم، وسلط رسوله والمؤمنين عليهم حتى فتحوها عنوة بعد القهر، وسلطان العنوة، وإذلال الكفر وأهله، وكان ذلك أجلاً قدرأ، وأعظم خطراً، وأظهر آية، وأتم نصرة، وأعلى كلمة من أن يدخلهم تحت ريق الصلح، واقتراح العدو وشروطهم، ويمنعهم سلطان العنوة وعزها وظفرها في أعظم فتح فتحه على رسوله، وأعز به دينه، وجعله آية للعالمين.

قالوا: وأما قولكم: إنها لو فتحت عنوة، لقسمت بين الغانمين، فهذا مبني على أن الأرض داخلة في الغنائم التي قسمها الله سبحانه بين الغانمين بعد تخميسها، وجمهور الصحابة والأئمة بعدهم على خلاف ذلك، وأن الأرض ليست داخلة في الغنائم التي تجب قسمتها، وهذه كانت سيرة الخلفاء الراشدين، فإن بلالاً وأصحابه لما طلبوا من عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يقسم بينهم الأرض التي افتتحوها عنوة وهي الشام وما حولها، وقالوا له: خذ خمسها واقسمها، فقال عمر: هذا غير المال، ولكن أحبسه فيئاً يجري عليكم وعلى المسلمين، فقال بلال، وأصحابه رضي الله عنهم: اقسما بيننا، فقال عمر:

«اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِلَالاً وَذَوِيهِ»، فما حال الحولُ ومنهم عين تَطْرَفُ، ثم وافق سائرُ الصحابة - رضي الله عنهم - عمر - رضي الله عنه - على ذلك، وكذلك جرى في فتوح مِصرَ والعِراقِ، وأرضِ فارسِ، وسائرِ البلادِ التي فُتِحَتْ عَنوةً لم يَقْسِمُ منها الخلفاءُ الراشدون قريةً واحدةً.

ولا يَصِحُّ أن يُقال: إنه استطابَ نفوسَهُم، ووقفها برضاهم، فإنهم قد نازعوه في ذلك، وهو يَأبى عليهم، ودعا على بلالٍ وأصحابه - رضي الله عنهم - وكان الذي رآه وفعله عين الصواب ومحض التوفيق، إذ لو قُسمتْ، لتوارثها ورثته أولئك وأقاربهم، فكانت القريةُ والبلدُ تصير إلى امرأةٍ واحدة، أو صبيٍّ صغير، والمقاتلة لا شيء بأيديهم، فكان في ذلك أعظمُ الفسادِ وأكبره، وهذا هو الذي خاف عمرُ رضي الله عنه منه، فوقفه الله سبحانه لترك قسمة الأرض، وجعلها وقفاً على المقاتلة تجري عليهم فيئاً حتى يغزوا منها آخرُ المسلمين، وظهرت بركةُ رأيه ويُمِنه على الإسلامِ وأهله، ووافقه جمهور الأئمة.

واختلفوا في كيفية إبقائها بلا قسمة، فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثرُ نصوصه، على أن الإمام مخيَّرٌ فيها تَخْيِيرَ مصلحة لا تَخْيِيرَ شهوة، فإن كان الأصلحُ للمسلمين قسمتها، قسما، وإن كان الأصلحُ أن يَقِفَها على جماعتهم، وقفها، وإن كان الأصلحُ قسمة البعض ووقف البعض، فعله، فإن رسول الله ﷺ فعل الأقسام الثلاثة، فإنه قَسَمَ أرضَ قُرَيْظَةَ والنَّضِيرِ، وترك قِسمة مكة، وقسم بعضَ خيبر، وترك بعضها لما يَنْبُوهُ من مصالح المسلمين.

وعن أحمد روايةٌ ثانية: أنها تصير وقفاً بنفس الظهور والاستيلاء عليها من غير أن يُنشئ الإمام وقفها، وهي مذهب مالك.

وعنه روايةٌ ثالثة: أنه يقسّمها بين الغانمين، كما يقسّم بينهم المنقول، إلا أن يتركوا حقوقهم منها، وهي مذهب الشافعي.

وقال أبو حنيفة: الإمام مخيَّرٌ بين القسمة، وبين أن يُقَرَّ أربابها فيها بالخراج، وبين أن يُجلبهم عنها وينفذ إليها قوماً آخرين يضربُ عليهم الخراج.

وليس هذا الذي فعل عمرُ - رضي الله عنه - بمخالفٍ للقرآن، فإن الأرض ليست داخلةً في الغنائم التي أمر الله بتخميمها وقسمتها، ولهذا قال عمر: إنها غيرُ المال، ويدل عليه أن إباحتها الغنائم لم تكن لغير هذه الأمة، بل هو من خصائصها، كما قال ﷺ في الحديث المتفق على صحته: «وَأَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي» وقد أحلَّ اللهُ سبحانه الأرض التي كانت بأيدي الكفار لمن قبلنا من أتباع الرسل إذا استولوا عليها عنوة، كما أحلَّها لقوم موسى، فلهذا قال موسى لقومه: ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ، وَلَا تَزِدُّوا عَلَيَّ آذَابَكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٢١] فموسى وقومه قاتلوا الكفار، واستولوا على ديارهم وأموالهم، فجمعوا الغنائم، ثم نزلت النار من السماء فأكلتها، وسكنوا الأرض والديار، ولم تحرم عليهم، فعلم أنها ليست من الغنائم، وأنها لله يُورثها من يشاء.

فصل

وأما مكة، فإن فيها شيئاً آخر يمنع من قسمتها ولو وجبت قسمة ما عداها من القرى، وهي أنها لا تملك، فإنها دارُ النسك، وتمعبدُ الخلق، وحرَّم الربُّ تعالى الذي جعله للناس سواء العاكفُ فيه والباد، فهي وقف من الله على العالمين، وهم فيها سواء ومنى مُنَاحٌ مَنْ سَبَقَ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]، والمسجد الحرام هنا، المراد به الحرم كُلُّهُ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]، فهذا المراد به الحرم كُلُّهُ، وقوله سبحانه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١]، وفي الصحيح^(١): إنه أسري به من بيت أم هانئ وقال

(١) لقد وهم المؤلف رحمه الله في نسبة ذلك إلى الصحيح، فإنه لم يخرجاه ولا =

تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وليس المراد به حضور نفس موضع الصلاة اتفاقاً، وإنما هو حضور الحرم والقرب منه، وسيأتي آية الحج تدلُّ على ذلك، فإنه قال: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلَمِ نُدْفَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾، وهذا لا يختصُّ بمقام الصلاة قطعاً، بل المراد به الحرم كُله، فالذي جعله للناس سواء العاكف فيه والباد، هو الذي توعد مَنْ صدَّ عنه، ومن أراد الإلحادَ بالظلم فيه، فالحرمُ ومشاعره كالصفا والمروة، والمسعى ومنى، وعرفة، ومزدلفة، لا يختصُّ بها أحدٌ دونَ أحد، بل هي مشتركة بين الناس، إذ هي محلُّ نسكهم ومتعبدهم، فهي مسجد من الله، وقفه ووضعه لخلقه، ولهذا امتنع النبي ﷺ أن يُبنى له بيت بمنى يُظَلُّه من الحر، وقال: «مِنَى مُنَاحٌ مِنْ سَبَقٍ»^(١).

ولهذا ذهب جمهورُ الأئمة من السلف والخلف، إلى أنه لا يجوزُ بيعُ أراضي مكة، ولا إجارة بيوتها، هذا مذهبُ مجاهد وعطاء في أهل مكة، ومالك في أهل المدينة، وأبي حنيفة في أهل العراق، وسفيان الثوري، والإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

جمهور الأئمة على عدم جواز بيع أراضي مكة ولا إجارة بيوتها

وروى الإمام أحمد رحمه الله، عن علقمة بن نضلة، قال: كانت رِباعُ مكة تُدعى السَّوائب على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، من احتاج سكن، ومن استغنى أسكن.

وروى أيضاً عن عبد الله بن عمر: «مَنْ أَكَلَ أَجورَ بيوتِ مكة، فإنما يأكلُ في بطنه نار جهنم» رواه الدارقطني مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وفيه «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، فَحَرَامٌ بَيْعُ رِبَاعِهَا وَأَكْلُ ثَمَنِهَا».

أحدهما، وإنما هو عند ابن هشام ٤٠٢/٢ من طريق ابن إسحاق، وعند الطبراني، وفي سننه عبد الأعلى بن أبي المساور وهو متروك، وعند أبي يعلى، وفي سننه أبو صالح باذام وهو ضعيف. وانظر «الفتح» ١٥٥/٧ و«مجمع الزوائد» ١/٧٦.

(١) تقدم تخريجه في الحج في الجزء الثاني.

وقال الإمام أحمد: حدثنا معمر، عن ليث، عن عطاء، وطاوس ومجاهد، أنهم قالوا: يكره أن تُباع مَكَّة أو تُكرى بيوتها.

وذكر الإمام أحمد، عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: من أكل من كِراء بيوت مكة، فإنما يأكلُ في بطنه ناراً.

وقال أحمد: حدثنا هُشيم، حدثنا حجاج، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر، قال: نهى عن إجارة بيوت مكة وعن بيع رباعها. وذكر عن عطاء، قال: نهى عن إجارة بيوت مكة.

وقال أحمد: حدثنا إسحاق بن يوسف قال: حدثنا عبد الملك، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمير أهل مكة ينهاهم عن إجارة بيوت مكة، وقال: إنه حرام. وحكى أحمد عن عمر، أنه نهى أن يتخذ أهل مكة للدور أبواباً، لينزل البادي حيث شاء، وحكى عن عبد الله بن عمر، عن أبيه، أنه نهى أن تغلق أبواب دور مكة، فنهى من لا باب لداره أن يتخذ لها باباً، ومن لداره باب أن يغلقه، وهذا في أيام الموسم.

قال المجوزون للبيع والإجارة: الدليل على جواز ذلك، كتاب الله وسنة رسوله، وعمل أصحابه وخلفائه الراشدين. قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ [الحشر: ٨]، وقال: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلوْكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجوْكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [المتحنة: ٩] فأضاف الدور إليهم، وهذه إضافة تملك، وقال النبي ﷺ، وقد قيل له: أين تنزلُ غداً بدارك بمكة؟ فقال: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رَبَاعٍ»^(١)، ولم يقل: إنه لا دار لي، بل أقرهم على الإضافة، وأخبر أن عقيلاً استولى عليها ولم ينزعها من يده، وإضافة دورهم إليهم في الأحاديث أكثر من أن تذكر، كدار أم هانئ، ودار خديجة، ودار أبي أحمد بن

(١) أخرجه البخاري ٣/٣٦٠ في الحج: باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها.

جحش وغيرها، وكانوا يتوارثونها كما يتوارثون المنقول، ولهذا قال النبي ﷺ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنَزَلٍ»، وكان عقيل هو ورث دور أبي طالب، فإنه كان كافراً، ولم يرثه علي رضي الله عنه، لاختلاف الدين بينهما، فاستولى عقيل على الدور. ولم يزالوا قبل الهجرة وبعدها، بل قبل المبعث وبعده، من مات، ورثته داره إلى الآن، وقد باع صفوان بن أمية داراً لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بأربعة آلاف درهم، فاتخذها سجنًا، وإذا جاز البيع، والميراث، فالإجارة أجوز وأجوز، فهذا موقف أقدم الفريقين كما ترى، وحججهم في القوة والظهور لا تدفع، وحجج الله وبيئاته لا يبطل بعضها بعضاً بل يصدق بعضها بعضاً، ويجب العمل بموجبها كلها، والواجب اتباع الحق أين كان.

فالصواب القول بموجب الأدلة من الجانبين، وأن الدور تملك، وتوهب، وتورث، وتباع، ويكون نقل الملك في البناء لا في الأرض والعرصة، فلو زال بناؤه، لم يكن له أن يبيع الأرض، وله أن يبنها ويبيدها كما كانت، وهو أحقُّ بها يسكنها ويسكن فيها من شاء، وليس له أن يعاوض على منفعة السكنى بعقد الإجارة، فإن هذه المنفعة إنما يستحق أن يقدم فيها على غيره، ويختص بها لسبقه وحاجته، فإذا استغنى عنها، لم يكن له أن يعاوض عليها، كالجلوس في الرحاب، والطرق الواسعة، والإقامة على المعادن وغيرها من المنافع والأعيان المشتركة التي من سبق إليها، فهو أحقُّ بها ما دام ينتفع، فإذا استغنى، لم يكن له أن يعاوض، وقد صرح أرباب هذا القول بأن البيع ونقل الملك في رباها إنما يقع على البناء لا على الأرض، ذكره أصحاب أبي حنيفة.

ترجيح المصنف منع الإجارة وجواز البيع

فإن قيل: فقد منعت الإجارة، وجوزتم البيع، فهل لهذا نظير في الشريعة، والمعهود في الشريعة أن الإجارة أوسع من البيع، فقد يمتنع البيع، وتجوز الإجارة، كالوقف والحر، فأما العكس، فلا عهد لنا به؟ قيل: كل واحد من البيع والإجارة عقد مستقل غير مستلزم للآخر في جوازه وامتناعه، وموردهما مختلف، وأحكامهما مختلفة، وإنما جاز البيع، لأنه وارد على المحل الذي كان البائع

نظائر في الشريعة لمنع الإجارة وجواز البيع

أخصَّ به من غيره، وهو البناء، وأما الإجارة فإنما ترد على المنفعة، وهي مشتركة، وللسابق إليها حقُّ التقدم دون المعاوضة، فلهذا أجزنا البيع دون الإجارة، فإن أبيتُم إلا النظر، قيل: هذا المكاتبُ يجوزُ لسيدِهِ بيعُهُ، ويصيرُ مكاتباً عند مشتريه، ولا يجوزُ له إجارته إذ فيها إبطالُ منفعه وأكسابه التي ملكها بعقد الكتابة والله أعلم. على أنه لا يمنعُ البيع، وإن كانت منافع أرضها ورباعها مشتركةً بين المسلمين، فإنها تكون عند المشتري كذلك مشتركة المنفعة، إن احتاج سكن، وإن استغنى، أسكن كما كانت عند البائع، فليس في بيعها إبطالُ اشتراك المسلمين في هذه المنفعة، كما أنه ليس في بيع المكاتب إبطالُ ملكه لمنفعه التي ملكها بعقد الكتابة، ونظيرُ هذا جوازُ بيع أرض الخراج التي وقفها عمر رضي الله عنه على الصحيح الذي استقر الحال عليه من عمل الأمة قديماً وحديثاً، فإنها تنتقل إلى المشتري خراجية، كما كانت عند البائع، وحق المقابلة إنما هو في خراجها، وهو لا يبطلُ بالبيع، وقد اتفقت الأمة على أنها تُورث، فإن كان بطلان بيعها لكونها وقفاً، فكذلك ينبغي أن تكون وقفيتها مبطله لميراثها، وقد نصَّ أحمد على جواز جعلها صداقاً في النكاح، فإذا جاز نقل الملك فيها بالصداق والميراث والهبة، جاز البيع فيها قياساً وعملاً، وفقهاً. والله أعلم.

فصل

فإذا كانت مكة قد فُتحتْ عنوة، فهل يُضرب الخراج على مزارعها كسائر أرض العنوة، وهل يجوز لكم أن تفعلوا ذلك أم لا؟ قيل: في هذه المسألة قولان لأصحاب العنوة:

هل يضرب الخراج على مزارع مكة كسائر أرض العنوة؟

أحدهما: المنصوص المنصور الذي لا يجوز القولُ بغيره، أنه لا خراج على مزارعها وإن فتحت عنوة، فإنها أجلُّ وأعظم من أن يُضرب عليها الخراج، لا سيما والخراج هو جزية الأرض، وهو على الأرض كالجزية على الرؤوس، وحرَّم الربُّ أجلَّ قدرًا وأكبرُ من أن تضرب عليه جزية، ومكة بفتحها عادت إلى ما

وضعها الله عليه من كونها حراماً آمناً يشترك فيه أهل الإسلام، إذ هو موضع مناسكهم ومتعبدتهم وقبلة أهل الأرض.

والثاني - وهو قول بعض أصحاب أحمد - أن على مزارعها الخراج، كما هو على مزارع غيرها من أرض العنوة، وهذا فاسد مخالف لنص أحمد رحمه الله ومذهبه، ولفعل رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين من بعده رضي الله عنهم، فلا التفات إليه، والله أعلم.

وقد بنى بعض الأصحاب تحريم بيع ربيع مكة على كونها فُتِحَتْ عنوة، وهذا بناء غير صحيح، فإن مساكن أرض العنوة تُباع قولاً واحداً، فظهر بطلان هذا البناء والله أعلم.

وفيها: تعيين قتل السَّابِّ لرسول الله ﷺ، وأن قتله حدٌّ لا بدُّ من استيفائه، تعيين قتل السَّابِّ له ﷺ فإن النبي ﷺ لم يؤمن مقيس بن صُبابه، وابن خطل، والجاريتين اللتين كانتا تُعَنِّيَان بهجائه، مع أن نساء أهل الحرب لا يُقتلن كما لا تُقتل الذرية، وقد أمر بقتل هاتين الجاريتين، وأهدر دم أمّ ولد الأعمى لما قتلها سيدها لأجل سبها النبي ﷺ^(١)، وقتل كعب بن الأشرف اليهودي، وقال: «مَنْ لِكَعْبٍ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٢)، وكان يسبه، وهذا إجماع من الخلفاء الراشدين، ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف، فإن الصَّدِّيقَ - رضي الله عنه - قال لأبي برزة الأسلمي وقد هم بقتل من سبّه: لم يكن هذا لأحد غير رسول الله ﷺ، ومرَّ عمر - رضي الله عنه - براهب، فقيل له: هذا يسبُّ رسول الله ﷺ. فقال: لو سمعته لقتلته، إنا لم نعطهم الذمَّة على أن يسبُّوا نبينا ﷺ.

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٦١) في الحدود، والنسائي ١٠٧/٧، ١٠٨ في تحريم الدم كلاهما في باب حكم من سب النبي ﷺ من حديث ابن عباس، وسنده قوي، وقال الحافظ في «بلوغ المرام» رجاله ثقات، وراجع ما كتبه شيخ المؤلف ابن تيمية رحمه الله في كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول» في هذا الموضوع فإنه قد وفاه حقه، ولم يدع زيادة لمستزيد.

(٢) تقدم تخريجه، وهو صحيح ص ١٧٢.

ولا ريب أن المحاربة بسبب نبينا أعظم أذيةً ونكايَةً لنا من المحاربة باليد، ومنع دينار جزية في السنة، فكيف يُنقض عهده ويُقتل بذلك دون السبِّ، وأيُّ نسبة لمفسدة منعه ديناراً في السنة إلى مفسدة منع مجاهرته بسبب نبينا أقبح سبباً على رؤوس الأشهاد، بل لا نسبة لمفسدة محاربه باليد إلى مفسدة محاربه بالسبِّ، فأولى ما انتقض به عهده وأمانه سبُّ رسول الله ﷺ، ولا ينتقض عهده بشيء أعظم منه إلا سبُّه الخالق سبحانه، فهذا محض القياس، ومقتضى النصوص، وإجماع الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - وعلى هذه المسألة أكثر من أربعين دليلاً.

فإن قيل: فالنبي ﷺ لم يقتل عبد الله بن أبي وقد قال لئن رجعنا إلى المدينة ليُخرجنَّ الأعرضَ منها الأذلَّ، ولم يقتل ذا الحُويصرة التميمي وقد قال له: اعدِلْ، فإنَّك لم تعدِلْ، ولم يقتل من قال له: يقولون: إنك تنهى عن الغي وتستخلي به^(١) ولم يقتل القائل له: إنَّ هذه القِسْمَةَ ما أريدُ بها وجهُ اللَّهِ، ولم يقتل من قال له لما حكم للزبير بتقديمه في السقي: أن كان ابن عمك، وغير هؤلاء ممن كان يبلغه عنهم أذى له وتنقض.

له ﷺ الخيار في حياته لقتل من سبه

قيل: الحقُّ كان له فله أن يستوفيه، وله أن يسقطه، وليس لمن بعده أن يسقط حقه، كما أن الربَّ تعالى له أن يستوفي حقه، وله أن يسقط، وليس لأحد أن يسقط حقه تعالى بعد وجوبه، كيف وقد كان في ترك قتل من ذكرتم وغيرهم مصالحٌ عظيمة في حياته زالت بعد موته من تأليف الناس، وعدم تنفيرهم عنه، فإنه لو بلغهم أنه يقتل أصحابه، لنفروا، وقد أشار إلى هذا بعينه، وقال لعمر لما أشار عليه بقتل عبد الله بن أبي: «لَا يَبْلُغُ النَّاسَ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»^(٢).

من اسباب عدم قتله ﷺ من سبه تأليف الناس وعدم بلوغهم أنه يقتل أصحابه

(١) أخرجه أحمد ٢/٥ و ٤ من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وسنده حسن، وتستخلي به، أي: تستقل به وتفرد.

(٢) أخرجه البخاري ٤٩٨/٨ في التفسير، باب تفسير سورة المنافقين، ومسلم (٢٥٨٤) (٦٣) في البر والصلة: باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً، والترمذي (٣٣١٢) في =

ولا ريب أن مصلحة هذا التأليف، وجمع القلوب عليه كانت أعظم عنده وأحبَّ إليه من المصلحة الحاصلة بقتل من سبَّه وآذاه، ولهذا لما ظهرت مصلحة القتل، وترجَّحت جداً، قتل السابِّ، كما فعل بكعب بن الأشرف، فإنه جاهر بالعداوة والسبِّ فكان قتله أرجح من إبقائه، وكذلك قتل ابنِ خَطَلٍّ، ومقيس، والجاريتين، وأم ولدِ الأعمى، فقتل للمصلحة الراجحة، وكفَّ للمصلحة الراجحة، فإذا صار الأمر إلى نُوابه، وخلفائه، لم يكن لهم أن يسقطوا حقه.

فصل

فيما في خطبته العظيمة ثاني يوم الفتح من أنواع العلم

فمنها قوله: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ»^(١)، فهذا تحريمٌ شرعيٌّ قَدْرِي سبق به قدره يومَ خلق هذا العالم، ثم ظهر به على لسان خليله إبراهيم، ومحمد صلوات الله وسلامه عليهما كما في «الصحیح» عنه، أنه ﷺ قال: «اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَكَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ الْمَدِينَةَ»^(٢)، فهذا إخبارٌ عن ظهور التحريم السابق يومَ خلق السماوات والأرض على لسان إبراهيم، ولهذا لم يُتَنَازَع أحد من أهل الإسلام في تحريمها، وإن تنازَعوا في تحريم المدينة، والصوابُ المقطوعُ به تحريمها، إذ قد صحَّ فيه بضعةٌ وعِشرون حديثاً عن رسولِ الله ﷺ لا مطعن فيها بوجه^(٣).

تحريم الله لمكة

= التفسير: باب تفسير سورة المنافقين، وأحمد في «المسند» ٣/٣٩٣ بلفظ «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه».

(١) أخرجه البخاري ١/١٧٧ في العلم: باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، و ٤/٣٧ في الحج: باب لا يعضد شجر الحرم و ٨/١٧ في الغزوات: باب غزوة الفتح، ومسلم (١٣٥٤) في الحج: باب تحريم مكة وصيدها وخلها وشجرها.

(٢) أخرجه مسلم (١٣٧٤) في الحج: باب الترغيب في سكنى المدينة والصبر على لأوائها.

(٣) انظر البخاري ٤/٧٢ و ٧٧ و ٢٩٠ و ٦٤/٦ و ٢٩٢ و ١١/١٤٩ و ١٣/٢٣٨، ومسلم رقم (١٣٦٠) و (١٣٦١) و (١٣٦٢) و (١٣٦٣) و (١٣٦٥) و (١٣٦٦) =

ومنها: قوله: «فلا يحلُّ لأحدٍ أن يسفكَ بها دماً»، هذا التحريمُ لسفكِ الدمِ المختصِّ بها، وهو الذي يُباح في غيرها، ويُحرم فيها لكونها حراماً، كما أن تحريمَ عَصَدِ الشجرِ بها، واختلاءِ خلائها، والتقاطِ لُقَطتها، هو أمرٌ مختصٌّ بها، وهو مباحٌ في غيرها، إذ الجميعُ في كلام واحد، ونظام واحد، وإلا بطلت فائدة التخصيص، وهذا أنواع:

أحدها — وهو الذي ساقه أبو شريح العدوي لأجله —: أن الطائفة الممتنعة لا تقايل الطائفة الممتنعة بها من مبايعة الإمام لا تقايل الطائفة الممتنعة بها من مبايعة الإمام، لا سيما إن كان لها تأويل، كما امتنع أهل مكة من مبايعة يزيد، وبايعوا ابن الزبير، فلم يكن قتالهم، ونصب المنجنيق عليهم، وإحلال حرم الله جائزاً بالنص والإجماع، وإنما خالف في ذلك عمرو بن سعيد الفاسق^(١) وشيعته، وعارض نص رسول الله ﷺ برأيه وهواه، فقال: إنَّ الحرمَ لا يُعِيدُ عاصياً، فيقال له: هو لا يُعِيدُ عاصياً من عذاب الله، ولو لم يُعِده من سفك دمه، لم يكن حراماً بالنسبة إلى آدميين، وكان حراماً بالنسبة إلى الطير والحيوان البهيم، وهو لم يزل يُعِيدُ العصاة من عهد إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه، وقام الإسلام على ذلك، وإنما لم يُعِدْ مقيس بن صُبابَة، وابن خَطَل، ومن سُمِّيَ معهما، لأنه في تلك الساعة لم يكن حراماً، بل حلالاً، فلما انقضت ساعة الحرب، عاد إلى ما وضع عليه يوم خلق الله السماوات والأرض. وكانت العربُ في

= و (١٣٧٢). وأبو داود (٢٠٣٤) و (٢٠٣٥) و (٢٠٣٦) و (٢٠٣٧) و (٢٠٣٨) و (٢٠٣٩) و الترمذي (٣٩١٧) و (٣٩١٨) و ابن ماجة (٣١١٣) و «الموطأ» ٨٨٩/٢، وأحمد في «المسند» ١١٩/١ و ١٦٩ و ١٨١ و ١٨٥ و ١٤٩/٣ و ١٥٩ و ٢٤٠ و ٢٤٣ و ٣٣٦ و ٣٩٣ و ٤٠/٤ و ٧٧ و ١٤١ و ٣٠٩/٥ و ٣١٨ و ٣٢٩. (١) هو عمرو بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي، يعرف بالأشدق، قال الحافظ في «الفتح» ١٧٦/١ ليست له صحبة، ولا كان من التابعين بإحسان، وهو والي يزيد على المدينة، فكان يرسل الجيوش إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية، واعتصم عبد الله بن الزبير ببيت الله فسمي عائذ البيت.

جاهليتها يرى الرجل قاتل أبيه، أو ابنه في الحرم، فلا يهيجُه، وكان ذلك بينهم خاصية الحرم التي صار بها حرماً، ثم جاء الإسلام، فأكد ذلك وقواه، وعلم النبي ﷺ أن من الأمة من يتأسى به في إحلاله بالقتال والقتل، فقطع الإلحاق، وقال لأصحابه: «فإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ، فقولوا: «إن الله أذن لرسوله، ولم يأذن لك»^(١)، وعلى هذا فمن أتى حداً أو قصاصاً خارج الحرم يُوجبُ القتل، ثم لجأ إليه، لم يجزُ إقامته عليه فيه. وذكر الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: لو وجدتُ فيه قاتلَ الخطاب ما مسسنتُه حتى يخرج منه. وذكر عن عبد الله بن عمر أنه قال: لو لقيتُ فيه قاتلَ عمر ما ندهتُه^(٢)، وعن ابن عباس، أنه قال: لو لقيتُ قاتلَ أبي في الحرم ما هجته حتى يخرج منه، وهذا قولُ جمهورِ التابعين ومن بعدهم، بل لا يُحفظ عن تابعي ولا صحابي خلافة، وإليه ذهب أبو حنيفة ومن وافقه من أهل العراق، والإمام أحمد ومن وافقه من أهل الحديث.

وذهب مالك والشافعي إلى أنه يُستوفى منه في الحرم، كما يُستوفى منه في الحِلِّ، وهو اختيارُ ابن المنذر، واحتج لهذا القول بعمومِ النصوص الدالة على استيفاء الحدود والقصاص في كل مكان وزمان، وبأن النبي ﷺ قتل ابن خطل، وهو متعلق بأستار الكعبة. وبما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الحرم لا يُعيذُ عاصياً ولا فاراً بدم ولا بخربة»^(٣)، وبأنه لو كان الحدود والقصاص فيما دون النفس، لم يُعذَّه الحرم، ولم يمنع من إقامته عليه، وبأنه لو أتى فيه بما يُوجب حداً أو قصاصاً، لم يعذَّه الحرم، ولم يمنع من إقامته عليه، فكذلك إذا أتاه خارجاً، ثم لجأ إليه، إذ كونه حرماً بالنسبة إلى عصمته، لا يختلف بين الأمرين،

(١) تقدم تخريجه ص ٣٦٣.

(٢) أخرج الأثرين عبد الرزاق في «المصنف» (٩٢٢٨) و (٩٢٢٩) وقوله: ما ندهته، أي: ما زجرته.

(٣) هو من قول عمرو بن سعيد الأشدق، وليس من قول النبي ﷺ كما في البخاري ١٧/٨، ومسلم (١٣٥٤) وسببته المؤلف رحمه الله.

وبأنه حيوان أُبيح قتله لفساده، فلم يفتريق الحال بين قتله لاجئاً إلى الحرم، وبين كونه قد أوجب ما أُبيح قتله فيه، كالحية، والحِدَاة، والكَلْبِ الْعَقُور، ولأن النبي ﷺ قال: «خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ»^(١)، فنبه بقتلهن في الحل والحرم على العلة، وهي فسقهن، ولم يجعل التجاءهن إلى الحرم مانعاً من قتلهن، وكذلك فاسق بني آدم الذي قد استوجب القتل.

قال الأولون: ليس في هذا ما يُعارض ما ذكرنا من الأدلة ولا سيما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وهذا إما خبر بمعنى الأمر لاستحالة الخلف في خبره تعالى، وإما خبرٌ عن شرعه ودينه الذي شرعه في حرمه، وإما إخبارٌ عن الأمر المعهود المستمر في حرمه في الجاهلية والإسلام، كما قال تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧] وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن نَّبَعِ الْهُدَىٰ مَعَكَ تَتَخَطَّفُ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُحِبِّي إِلَيْهِ ثَمَرَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [القصص: ٥٧] وما عدا هذا من الأقوال الباطلة، فلا يلتفت إليه، كقول بعضهم: ومن دخله كان آمناً من النار، وقول بعضهم: كان آمناً من الموت على غير الإسلام، ونحو ذلك، فكم ممن دخله، وهو في قعر الجحيم.

وأما العمومات الدالة على استيفاء الحدود والقصاص في كل زمان ومكان، فيقال أولاً: لا تعرض في تلك العمومات لزمان الاستيفاء، ولا مكانه، كما لا تعرض فيها لشروطه وعدم موانعه، فإن اللفظ لا يدل عليها بوضعه ولا بتضمُّنه، فهو مطلقٌ بالنسبة إليها، ولهذا إذا كان للحكم شرط أو مانع، لم يُقَل: إن توقف الحكم عليه تخصيص لذلك العام فلا يقول محصّل: إن قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] مخصوص بالمنكوحه في عدتها، أو بغير إذن وليها، أو بغير شهود، فهكذا النصوص العامة في استيفاء الحدود والقصاص لا تعرض فيها لزمانه، ولا مكانه، ولا شرطه، ولا مانعه، ولو قدر تناول اللفظ

(١) متفق عليه، وقد تقدم انظر كتاب الحج.

لذلك، لوجب تخصيصه بالأدلة الدالة على المنع، لثلا يبطل موجبها، ووجب حملُ اللفظ العام على ما عداها كسائر نظائره، وإذا خصصتم تلك العمومات بالحامل، والمرضِع، والمرِيض الذي يُرجى برؤه، والحال المحرمة للاستيفاء، كشدّة المرض، أو البرد، أو الحر، فما المانع من تخصيصها بهذه الأدلة؟ وإن قلتُم: ليس ذلك تخصيصاً، بل تقييداً لمطلقها، كلنا لكم بهذا الصاع سواء بسواء.

وأما قتلُ ابنِ خطل، فقد تقدم أنه كان في وقت الحِلِّ، والنبِي ﷺ قطع الإلحاق، ونصَّ على أن ذلك من خصائصه، وقوله ﷺ: «وإنما أحلَّت لي ساعةٌ من نهارٍ» صريح في أنه إنما أحلَّ له سفكُ دم حلال في غيرِ الحرم في تلك الساعة خاصة، إذ لو كان حلالاً في كل وقت، لم يختصَّ بتلك الساعة، وهذا صريح في أن الدم الحلال في غيرها حرام فيها، فيما عدا تلك الساعة، وأما قوله: «الحرم لا يُعِدُّ عاصياً» فهو من كلام الفاسق عمرو بن سعيد الأشدق، يردُّ به حديث رسول الله ﷺ حين روى له أبو شريح الكعبي هذا الحديث، كما جاء مبيناً في «الصحيح» فكيف يُقدِّم على قولِ رسولِ الله ﷺ.

وأما قولكم: لو كان الحدُّ والقصاصُ فيما دون النفس، لم يُعذُّه الحرمُ منه، فهذه المسألة فيها قولان للعلماء، وهما روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد، فمن منع الاستيفاء نظر إلى عموم الأدلة العاصمة بالنسبة إلى النفس وما دونها، ومن فرَّق، قال: سفكُ الدم إنما ينصرفُ إلى القتل، ولا يلزم من تحريمه في الحرم تحريمُ ما دونه، لأن حرمة النفس أعظم، والانتهاك بالقتل أشدُّ، قالوا: ولأن الحد بالجلد أو القطع يجري محجراً التأديب، فلم يمنع منه كتأديب السيِّد عبده، وظاهرُ هذا المذهب أنه لا فرق بين النفس وما دونهما في ذلك، قال أبو بكر: هذه مسألة وجدتها لحنبل عن عمِّه، أن الحدود كلها تُقام في الحرم إلا القتل، قال: والعمل على أن كل جانٍ دخل الحرم لم يقم عليه الحدُّ حتى يُخرج منه، قالوا: وحينئذ فنجيبكم بالجواب، المركَّب، وهو أنه إن كان بين النفس وما دونها في ذلك فرق مؤثر، بطل الإلزام، وإن لم يكن بينهما فرق مؤثر، سؤينا

بينهما في الحكم، وبطل الاعتراض، فتحقق بطلانه على التقديرين.

قالوا: وأما قولكم: إن الحرم لا يُعِيدُ مَنْ انتهك فيه الحرمة إذ أتى فيه ما يُوجب الحد، فكذلك اللاجيء إليه، فهو جمعٌ بين ما فرَّقَ اللهُ ورسوله والصحابَةُ بينهما، فروى الإمام أحمد، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس قال: مَنْ سَرَقَ أَوْ قَتَلَ فِي الْحِلِّ ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُجَالِسُ وَلَا يُكَلِّمُ، وَلَا يُؤْوَى، وَلَكِنَّهُ يُنَاشِدُ حَتَّى يَخْرُجَ، فَيُؤْخَذَ، فَيَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَإِنْ سَرَقَ أَوْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ، أُقِيمَ عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ^(١). وذكر الأثر، عن ابن عباس أيضاً: مَنْ أَحَدَثَ حَدَثًا فِي الْحَرَمِ، أُقِيمَ عَلَيْهِ مَا أَحَدَثَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ. وقد أمر الله سبحانه بقتل مَنْ قَاتَلَ فِي الْحَرَمِ، فقال: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١].

والفرق بين اللاجيء والمنتهك فيه من وجوه:

أحدها: أن الجاني فيه هاتك لحرمته بإقدامه على الجنابة فيه، بخلاف مَنْ جَنَى خَارِجَهُ ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَعْظَمٌ لِحُرْمَتِهِ مُسْتَشْعِرٌ بِهَا بِالتَّجَانُّهِ إِلَيْهِ، فقياس أحدهما على الآخر باطل.

الثاني: أن الجاني فيه بمنزلة المفسد الجاني على بساط الملك في داره وحرمة، ومَنْ جَنَى خَارِجَهُ، ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ جَنَى خَارِجَ بَسَاطِ السُّلْطَانِ وَحَرَمِهِ، ثُمَّ دَخَلَ إِلَى حَرَمِهِ مُسْتَجِيرًا.

الثالث: أن الجاني في الحرم قد انتهك حرمة الله سبحانه، وحرمة بيته وحرمة، فهو هاتك لحرمتين بخلاف غيره.

الرابع: أنه لو لم يُقَمْ الحدُّ على الجنابة في الحرم، لعمَّ الفسادُ، وعظُمَ الشرُّ في حرم الله، فإن أهل الحرم كغيرهم في الحاجة إلى صيانة نفوسهم، وأموالهم، وأعراضهم، ولو لم يُشرع الحد في حق من ارتكب الجرائم في الحرم، لتعطلت حدودُ الله، وعمَّ الضررُ للحرم وأهله.

(١) إسناده صحيح، وهو في «المصنف» (٩٢٢٦).

والخامس: أن اللاجئ إلى الحرم بمنزلة التائب المتنصل، اللاجئ إلى بيت الرب تعالى، المتعلق بأستاره فلا يُناسب حاله ولا حال بيته وحرمة أن يُهاج، بخلاف المُقَدِّم على انتهاك حرمة، فظهر سرُّ الفرق، وتبيَّن أن ما قاله ابن عباس هو محضُ الفقه.

وأما قولكم: إنه حيوان مفسد، فأبيحَ قتله في الحلِّ والحرمِ كالكلبِ العَقُور، فلا يَصِحُّ القياسُ، فإن الكلبَ العَقُور طبعه الأذى، فلم يُحرمه الحرم ليدفع أذاه عن أهله، وأما الأدميُّ فالأصل فيه الحرمة، وحرمة عظيمة، وإنما أُبيحَ لعارض، فأشبهه الصائل من الحيوانات المباحة من المأكولات، فإن الحرم يَعْصِمُهَا.

وأيضاً فإن حاجة أهل الحرم إلى قتل الكلب العَقُور، والحية، والحِدَاة كحاجة أهل الحلِّ سواء، فلو أعادها الحرم لَعَظَمَ عليهم الضررُ بها.

فصل

ومنها: قوله ﷺ: «ولا يُغَضَّدُ بِهَا شَجَرٌ»، وفي اللفظ الآخر: «ولا يُغَضَّدُ شَوْكُهَا»^(١)، وفي لفظ في «صحيح مسلم»: «وَلَا يُخَبِّطُ شَوْكُهَا»^(٢) لا خلاف بينهم أن الشجر البري الذي لم يُنْبِتْهُ الأدميُّ على اختلاف أنواعه مراد من هذا اللفظ، واختلفوا فيما أنبته الأدميُّ من الشجر في الحرم على ثلاثة أقوال، وهي في مذهب أحمد:

هل يجوز قلع شجر مكة الذي أنبته الأدمي؟

أحدها: أن له قلعه، ولا ضمان عليه، وهذا اختيار ابن عقيل، وأبي الخطاب، وغيرهما.

والثاني: أنه ليس له قلعه، وإن فعل، ففيه الجزاء بكل حال، وهو قولُ

(١) أخرجه البخاري ٣/٣٥٩ في الحج: باب فضل الحرم، ومسلم (١٣٠٤) في الحج: باب تحريم مكة وصيدها من حديث ابن عباس.
(٢) أخرجه مسلم (١٣٥٥).

الشافعي، وهو الذي ذكره ابن البناء في «خصاله».

الثالث: الفرق بين ما أنبت في الحِل، ثم غرسه في الحرم، وبين ما أنبت في الحرم أولاً، فالأول: لا جزء فيه، والثاني: لا يُقْلَع وفيه الجزء بكل حال، وهذا قول القاضي.

وفيه قول رابع: وهو الفرقُ بين ما ينبت الآدمي جنسه كاللوز والجوز، والنخل، ونحوه، وما لا ينبت الآدمي جنسه، كالذَّوح، والسَّلَم، ونحوه، فالأول يجوز قلعُه ولا جزء فيه، والثاني: لا يجوزُ، وفيه الجزء.

قال صاحب «المغني»: والأولى الأخذ بعُموْم الحديث في تحريم الشجر كُله، إلا ما أنبت الآدمي من جنس شجرهم بالقياس على ما أنبتوه من الزرع، والأهلي من الحيوان، فإننا إنما أخرجنا من الصيد ما كان أصله إنسياً دون ما تأتس من الوحشي، كذا ها هنا، وهذا تصريح منه باختيار هذا القول الرابع، فصار في مذهب أحمد أربعة أقوال.

والحديث ظاهر جداً في تحريم قطع الشوك والعوسج، وقال الشافعي: لا يحرم قطعه، لأنه يؤذي الناس بطبعه، فأشبهه السباع، وهذا اختيار أبي الخطاب، وابن عقيل، وهو مروى عن عطاء ومجاهد وغيرهما.

وقوله ﷺ: لا يُعْضَدُ شَوْكُهَا، وفي اللفظ الآخر: «لا يُخْتَلَى شَوْكُهَا» صريح في المنع، ولا يصحُّ قياسُه على السباع العادية، فإن تلك تقصِدُ بطبعها الأذى، وهذا لا يؤذي من لم يذُنْ منه.

والحديث لم يفرق بين الأخضر واليابس، ولكن قد جوِّزوا قَطْعَ اليابس، قالوا: لأنه بمنزلة الميت، ولا يُعرف فيه خلاف، وعلى هذا فسيقُ الحديث يدل على أنه إنما أراد الأخضر، فإنه جعله بمنزلة تنفيرِ الصيد، وليس في أخذ اليابس انتهاكُ حرمة الشجرة الخضراء التي تُسَبِّحُ بحمدِ ربِّها، ولهذا غرس النبي ﷺ على

القبرين غصنين أخضرين، وقال: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَسَا»^(١).

وفي الحديث دليل على أنه إذا انقلعت الشجرة بنفسها، أو انكسر الغصن، جاز الانتفاع به، لأنه لم يعضده هو، وهذا لا نزاع فيه.

هل يجوز الانتفاع بما
انقلع بنفسه أو يقلع
قانع؟

فإن قيل: فما تقولون فيما إذا قلعتها قانع، ثم تركها، فهل يجوز له أو لغيره أن ينتفع بها؟ قيل: قد سئل الإمام أحمد عن هذه المسألة، فقال: من شبهه بالصيد، لم ينتفع بحطبها، وقال: لم أسمع إذا قطعه ينتفع به. وفيه وجه آخر، أنه يجوز لغير القاطع الانتفاع به، لأنه قطع بغير فعله، فأبيح له الانتفاع به كما لو قلعت الریح، وهذا بخلاف الصيد إذا قتله محرم حيث يحرم على غيره، فإن قتل المحرم له جعله ميتة. وقوله في اللفظ الآخر: «ولا يُخْبَطُ شَوْكُهَا» صريح، أو كالصريح في تحريم قطع الورق، وهذا مذهب أحمد - رحمه الله - وقال الشافعي: له أخذه، ويروى عن عطاء، والأول أصح لظاهر النص والقياس، فإن منزلته من الشجرة منزلة ريش الطائر منه، وأيضاً فإن أخذ الورق ذريعة إلى بيس الأغصان، فإنه لباسها ووقايتها.

فصل

وقوله ﷺ: «ولا يُخْتَلَى خَلاهَا» لا خلاف أن المراد من ذلك ما يَنْبُتُ بنفسه دون ما أنبتته الآدميون، ولا يدخل اليابس في الحديث، بل هو للرطب خاصة، فإن الخلا بالقصر: الحشيش الرطب ما دام رطباً، فإذا بيس، فهو حشيش، وأخلت الأرض، كثر خلاها، واختلاء الخلى: قطعه، ومنه الحديث: كان ابن عمر يَحْتَلِي لفرسه، أي: يقطع لها الخلى، ومنه سميت المخللة: وهي وعاء الخلى، والإذخر: مستثنى بالنص، وفي تخصيصه بالاستثناء دليل على إرادة

لا يقلع حشيش مكة ما
دام رطباً

(١) أخرجه البخاري ١٧٩/٣ في الجنائز: باب الجريدة على القبر، ومسلم (٢٩٢) في الطهارة: باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه من حديث ابن عباس.

العموم فيما سواه .

فإن قيل: فهل يتناول الحديثُ الرعي أم لا؟ قيل: هذا فيه قولان، أحدهما: لا يتناولُه، فيجوز الرعيُّ، وهذا قولُ الشافعي . والثاني: يتناولُه بمعناه، وإن لم يتناولُه بلفظه، فلا يجوز الرعي، وهو مذهب أبي حنيفة، والقولان لأصحاب أحمد .

قال المحرّمون: وأيُّ فرق بين اختلائه وتقديمه للدابة، وبين إرسالِ الدابة عليه ترعاه؟

قال المبيحون: لما كانت عادةُ الهدايا أن تدخل الحرم، وتكثرُ فيه، ولم يُنقل قطُّ أنها كانت تُسدُّ أفواهُها، دل على جواز الرعي .

قال المحرّمون: الفرقُ بين أن يُرسلها ترعى، ويُسلطها على ذلك، وبين أن ترعى بطبعها من غير أن يُسلطها صاحبها، وهو لا يجب عليه أن يسدَّ أفواهُها، كما لا يجب عليه أن يسدَّ أنفه في الإحرام عن شمِّ الطيب، وإن لم يجز له أن يتعمدَّ شمّه، وكذلك لا يجبُ عليه أن يمتنع من السير خشية أن يوطىء صيداً في طريقه، وإن لم يجز له أن يقصد ذلك، وكذلك نظائرُه . فإن قيل: فهل يدخلُ في الحديث أخذ الكمأة والفقع، وما كان مغيباً في الأرض؟ قيل: لا يدخل فيه، لأنه بمنزلة الثمرة، وقد قال أحمد: يُؤكل من شجر الحرم الضغابيس والعشريق^(١) .

فصل

لا ينفّر صيدها

وقوله ﷺ: «ولا يُنْفَرُ صَيْدُهَا» صريحٌ في تحريم التَسْبُبِ إلى قتل الصيد واصطياده بكل سبب، حتى إنه لا يُنْفَرُه عن مكانه، لأنه حيوان محترم في هذا

(١) الضغابيس: صغار القثاء، واحدها ضغبوس، والعشريق: قال أبو حنيفة الدينوري: شجر ينفرس على الأرض عريض الورق وليس له شوك، ولا يكاد يأكله شيء إلا أن يصيب المعزى منه شيئاً قليلاً .

المكان، قد سبق إلى مكان، فهو أحقُّ به، ففي هذا أن الحيوان المحترم إذا سبق إلى مكان، لم يُزعج عنه.

فصل

وقوله ﷺ: «ولا يَلْتَقِطُ سَاقِطَتَهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا». وفي لفظ: وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتَهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ»، فيه دليل على أن لُقْطَةَ الحَرَمِ لَا تُمْلِكُ بِحَالٍ، وَأَنَّهَا لَا تُلْتَقِطُ إِلَّا لِلتَّعْرِيفِ لَا لِلتَّمْلِكِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِ مَكَّةَ بِذَلِكَ فَائِدَةً أَصْلًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لُقْطَةُ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ سَوَاءٌ، وَهَذَا إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْلِ الْآخَرَ: لَا يَجُوزُ التَّقَاطُهَا لِلتَّمْلِكِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِحِفْظِهَا لِصَاحِبِهَا، فَإِنِ التَّقَطُّهَا، عَرَفَهَا أَبْدًا حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُهَا، وَهَذَا قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِيهِ، وَالْمُنْشِدُ: الْمَعْرَفُ، وَالنَّاشِدُ: الطَّالِبُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

لا تملك لقطة الحرم

إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ.

وقد روى أبو داود في «سننه»: أن النبي ﷺ «نَهَى عَنِ لُقْطَةِ الْحَاجِّ»، وَقَالَ ابْنُ وَهَبٍ: يَعْنِي يَتْرُكُهَا حَتَّى يَجِدَهَا صَاحِبُهَا^(١).

قال شيخنا: وهذا من خصائص مكة، والفرق بينها وبين سائر الآفاق في ذلك، أن الناس يتفرقون عنها إلى الأقطار المختلفة، فلا يتمكن صاحب الضالة من طلبها والسؤال عنها، بخلاف غيرها من البلاد.

(١) أخرجه بتمامه أبو داود (١٧١٩) في اللقطة من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي، وإسناده صحيح، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١٧٢٤) دون قول ابن وهب.

فصل

وقوله ﷺ في الخطبة: «وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَكْتُلَ، وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ» فيه دليل على أن الواجب بقتل العمد لا يتعين في القصاص، بل هو أحد شيئين: إما القصاص، وإما الدية.

وفي ذلك ثلاثة أقوال، وهي روايات عن الإمام أحمد.

أحدها: أن الواجب أحد شيئين، إما القصاص، وإما الدية، والخيرة في ذلك إلى الولي بين أربعة أشياء: العفو مجاناً، والعفو إلى الدية، والقصاص، ولا خلاف في تخييره بين هذه الثلاثة. والرابع: المصالحة على أكثر من الدية، فيه وجهان. أشهرهما مذهباً: جوازه. والثاني: ليس له العفو على مال إلا الدية أو دونها، وهذا أرجح دليلاً، فإن اختار الدية، سقط القود، ولم يملك طلبه بعد، وهذا مذهب الشافعي، وإحدى الروایتين عن مالك.

والقول الثاني: أن موجب القود عيناً، وأنه ليس له أن يعفو إلى الدية إلا برضى الجاني، فإن عدل إلى الدية ولم يرض الجاني، فقوده بحاله، وهذا مذهب مالك في الرواية الأخرى وأبي حنيفة.

والقول الثالث: أن موجب القود عيناً مع التخيير بينه وبين الدية، وإن لم يرض الجاني، فإذا عفا عن القصاص إلى الدية، فرضي الجاني، فلا إشكال، وإن لم يرض، فله العود إلى القصاص عيناً، فإن عفا عن القود مطلقاً، فإن قلنا: الواجب أحد الشيئين، فله الدية، وإن قلنا: الواجب القصاص عيناً، سقط حقه منها.

فإن قيل: فما تقولون فيما لو مات القاتل؟ قلنا: في ذلك قولان: أحدهما: تسقط الدية، وهو مذهب أبي حنيفة، لأن الواجب عندهم القصاص عيناً، وقد زال محل استيفائه بفعل الله تعالى، فأشبه ما لو مات العبد الجاني، فإن أُرْسَ الجناية لا ينتقل إلى ذمة السيد، وهذا بخلاف تلف الرهن وموت الضامن، حيث

لا يسقطُ الحقُّ لثبوتِه في ذمّة الراهن والمضمونِ عنه، فلم يسقط بتلف الوثيقة.

وقال الشافعي وأحمد: تتعينُ الديةُ في تركته، لأنه تعذرُ استيفاءُ القصاصِ من غير إسقاط، فوجب الديةُ لثلاثي يذهب الورثة من الدم والدية مجاناً. فإن قيل: فما تقولون لو اختار القصاص، ثم اختار بعده العفو إلى الدية، هل له ذلك؟ قلنا: هذا فيه وجهان، أحدهما: أن له ذلك، لأن القصاص أعلى، فكان له الانتقال إلى الأدنى. والثاني: ليس له ذلك، لأنه لما اختار القصاص، فقد أسقط الدية باختياره له، فليس له أن يعودَ إليها بعد إسقاطها.

فإن قيل: فكيف تجمعون بين هذا الحديث، وبين قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ»^(١).

قيل: لا تعارض، بينهما بوجه، فإن هذا يدل على وجوبِ القود بقتل العمد، وقوله: «فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» يدل على تخييره بين استيفاء هذا الواجب له وبين أخذ بدله، وهو الدية، فأئج تعارض؟! وهذا الحديثُ نظيرُ قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وهذا لا ينفي تخيير المستحق له بين ما كُتِبَ له، وبين بدله. والله أعلم.

فصل

وقوله ﷺ في الخطبة: «إِلَّا الْأَذْحِرَ»، بعد قولِ العباس له: «إِلَّا الْأَذْحِرَ»، يدل على مسألتين:

إباحة قطع الإذخر

إحداهما: إباحة قطع الإذخر.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٣٩) في الديات: باب من قتل في عمياء بين قوم، والنسائي ٣٩/٨، وابن ماجه (٢٦٣٥) في الديات: باب من حال بين ولي المقتول وبين القود أو الدية من حديث ابن عباس، وسنده صحيح ولفظه بتمامه: «مَنْ قَتَلَ فِي عِمِّيًّا فِي رَمِيًّا يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحِجَارَةٍ أَوْ بِالسِّيَاطِ أَوْ ضَرْبٍ بَعْضًا، فَهُوَ خَطَأٌ، وَعَقْلُهُ عَقْلُ الْخَطَأِ، وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ يَدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ».

لا يشترط في الاستثناء
نيته من أول الكلام
ولا قبل فراغة

والثانية: أنه لا يشترط في الاستثناء أن ينويه من أول الكلام، ولا قبل فراغه، لأن النبي ﷺ لو كان ناوياً لاستثناء الأذخر من أول كلامه، أو قبل تمامه، لم يتوقف استثنائه له على سؤال العباس له ذلك، وإعلامه أنهم لا بد لهم منه لِقَيْنِهِمْ وبيوتهم، ونظير هذا استثنائه ﷺ، لسهيل بن بيضاء من أسارى بدر بعد أن ذكره به ابن مسعود، فقال: «لَا يَنْفَلِتَنَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبَةٍ عُنُقٍ» فقال ابن مسعود: إلا سهيل بن بيضاء، فإني سمعته يذكر الإسلام، فقال: «إِلَّا سَهَيْلَ بْنَ بِيْضَاءَ»^(١) ومن المعلوم أنه لم يكن قد نوى الاستثناء في الصورتين من أول كلامه.

ونظيره أيضاً قول الملك لسليمان لما قال: «لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فقال له الملك: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَمْ يَقُلْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، لَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَجْمَعُونَ» وفي لفظ «لَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ»^(٢) فأخبر أن هذا الاستثناء لو وقع منه في هذه الحالة لنفعه، ومن يشترط النية يقول: لا ينفعه.

ونظير هذا قوله ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا، وَاللَّهُ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا» ثلاثاً، ثم سكت، ثم قال: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٣)، فهذا استثناء بعد سكوت، وهو يتضمن إنشاء الاستثناء بعد الفراغ من الكلام والسكوت عليه، وقد نص أحمد على جوازه، وهو الصواب بلا ريب، والمصير إلى موجب هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة أولى. وبالله التوفيق.

(١) أخرجه أحمد ٣٨٣/١ ضمن حديث مطول عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود، ورجاله ثقات إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.

(٢) أخرجه البخاري ٥٢٤/١١، ٥٢٦ في الأيمان، ومسلم (١٦٥٤) في الأيمان كلاهما في باب الاستثناء في الأيمان.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٨٥) في الأيمان: باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت، وسنده ضعيف.

فصل

وفي القصة: أن رجلاً من الصحابة يقال له: أبو شاه، قام، فقال: اكتبوا لي، فقال النبي ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه»^(١)، يريدُ خطبته، ففيه دليل على كتابة العلم، ونسخ النهي عن كتابة الحديث، فإن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ الْقُرْآنِ، فَلْيَمْحُهُ»^(٢) وهذا كان في أول الإسلام خشية أن يختلط الوحي الذي يُتلى بالوحي الذي لا يُتلى، ثم أذن في الكتابة لحديثه.

الدليل على كتابة العلم

وصح عن عبد الله بن عمرو أنه كان يكتب حديثه^(٣)، وكان مما كتبه صحيفة تُسمّى الصادقة، وهي التي رواها حفيده عمرو بن شعيب، عن أبيه عنه، وهي من أصح الأحاديث، وكان بعض أئمة أهل الحديث يجعلها في درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر، والأئمة الأربعة وغيرهم احتجوا بها.

فصل

وفي القصة: أن النبي ﷺ دخل البيت، وصلّى فيه، ولم يدخله حتى مُحيت الصورُ منه. ففيه دليل على كراهة الصلاة في المكان المصور، وهذا أحقُّ بالكراهة من الصلاة في الحمام، لأن كراهة الصلاة في الحمام، إما لكونه مَظَنَّةَ النجاسة، وإما لكونه بيتَ الشيطان، وهو الصحيح، وأما محلُّ الصور، فَمَظَنَّةُ الشُّرْكِ، غالبُ شرك الأمم كان من جهة الصور والقبور.

الصلاة في المكان
المصور أشد كراهة من
الصلاة في الحمام

فصل

وفي القصة: أنه دخل مكة، وعليه عمامة سوداء، ففيه دليل على جواز لبس

جواز لبس السواد

- (١) أخرجه البخاري ٦٤/٥ في اللقطة: باب إذا وجدتموه في الطريق.
- (٢) أخرجه مسلم (٣٠٠٤) في الزهد: باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم.
- (٣) أخرج البخاري في «صحيحه» ١٨٤/١ في العلم: باب كتابة العلم عن أبي هريرة قال: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا يكتب.

السواد أحياناً، وَمِنْ ثَمَّ جَعَلَ خَلْفَاءَ بَنِي الْعَبَّاسِ لِبَسِ السَّوَادِ شِعَاراً لَهُمْ، ولولاتهم، وقضاتهم، وخطبائهم، والنبي ﷺ لم يلبسه لباساً راتباً، ولا كان شعاره في الأعياد، والجمع، والمجامع العظام البتة، وإنما اتفق له لبسُ العمامة السوداء يومَ الفتح دون سائر الصحابة، ولم يكن سائراً لباسه يومئذ السواد، بل كان لواؤه أبيض.

فصل

ومما وقع في هذه الغزوة، إباحةُ مُتعة النساء، ثم حرّمها قبلَ خروجه من مكة، واختُلِفَ في الوقت الذي حرمت فيه المتعة، على أربعة أقوال:

أحدها: أنه يوم خيبر، وهذا قولُ طائفة من العلماء. منهم: الشافعي وغيره.

والثاني: أنه عامَ فتح مكة، وهذا قولُ ابنِ عيينة، وطائفة.

والثالث: أنه عام حنين، وهذا في الحقيقة هو القولُ الثاني، لاتصال غزاة حنين بالفتح.

والرابع: أنه عامَ حجة الوداع، وهو وهم من بعض الرواة، سافر فيه وهمه من فتح مكة إلى حَجَّةِ الوداع، كما سافر وهم معاوية من عمرة الجعرانة إلى حَجَّةِ الوداع حيث قال: قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص على المروة في حجته، وقد تقدم في الحج، وسفرُ الوهم من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، ومن واقعة إلى واقعة، كثيراً ما يعرض للحفاظ فمن دونهم.

والصحيح: أن المتعة إنما حرمت عام الفتح، لأنه قد ثبت في «صحيح مسلم» أنهم استمتعوا عامَ الفتح مع النبي ﷺ بإذنه^(١)، ولو كان التحريمُ زمنَ خيبر، لزم النسخُ مرتين، وهذا لا عهد بمثله في الشريعة البتة، ولا يقع مثله فيها، وأيضاً: فإن خيبر لم يكن فيها مسلمات، وإنما كُنَّ يهوديات، وإباحة نساء أهل

(١) تقدم تخريجه ص ٣٠٤.

الكتاب لم تكن ثبتت بعد، إنما أُبحِنَ بعد ذلك في سورة المائدة بقوله: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وهذا متصل بقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وبقوله: ﴿الْيَوْمَ يَتَسَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وهذا كان في آخر الأمر بعد حجة الوداع، أو فيها، فلم تكن إباحتُ نساء أهل الكتاب ثابتة زمن خيبر، ولا كان للمسلمين رغبة في الاستمتاع بنساء عدوهم قبل الفتح، ويعد الفتح استرقاً من استرق منهن، وصِرْنَ إماءً للمسلمين.

فإن قيل: فما تصنعون بما ثبت في «الصحيحين» من حديث علي بن أبي طالب: «أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمُرِ الأنسية»^(١)، وهذا صحيح صريح؟

قيل: هذا الحديث قد صحَّت روايته بلفظين: هذا أحدهما. والثاني: الاقتصار على نهى النبي ﷺ عن نكاح المتعة، وعن لحوم الحمُرِ الأهلية يوم خيبر، هذه رواية ابن عيينة عن الزهري. قال قاسم بن أصبغ: قال سفيان بن عيينة: يعني أنه نهى عن لحوم الحمُرِ الأهلية زمن خيبر، لا عن نكاح المتعة، ذكره أبو عمر. وفي «التمهيد»: ثم قال: على هذا أكثر الناس، انتهى، فتوهم بعض الرواة أن يوم خيبر ظرفٌ لتحريمهن فرواه: حرم رسول الله ﷺ المتعة زمن خيبر، والحمُرِ الأهلية، واقتصر بعضهم على رواية بعض الحديث، فقال: حرم رسول الله ﷺ المتعة زمن خيبر، فجاء بالغلط البين.

فإن قيل: فأى فائدة في الجمع بين التحريمين، إذا لم يكونا قد وقعا في وقت واحد، وأين المتعة من تحريم الحمُرِ؟ قيل: هذا الحديث رواه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - محتجاً به على ابن عمه عبد الله بن عباس في

(١) تقدم تخريجه ص ٣٠٤.

المسألتين، فإنه كان يُبيح المتعة ولحوم الحُمر، فناظره علي بن أبي طالب في المسألتين، وروى له التحريمين، وقيدَ تحريمَ الحمر بزمانٍ خير، وأطلقَ تحريمَ المتعة وقال: إنك امرؤ تائه، إن رسول الله ﷺ حرّم المتعة، وحرّم لحوم الحمر الأهلية يومَ خير كما قاله سفيان بن عُيينة، وعليه أكثرُ الناس، فروى الأمرين محتجاً عليه بهما، لا مقيداً لهما بيوم خير والله الموفق.

ولكن هاهنا نظر آخر، وهو أنه: هل حرمها تحريمَ الفواحش التي لا تُباح بحال، أو حرمها عند الاستغناء عنها، وأباحها للمضطر؟ هذا هو الذي نظر فيه ابنُ عباس وقال: أنا أبحثها للمضطر كالميتة والدم، فلما توسّع فيها من توسع، ولم يقف عند الضرورة، أمسك ابنُ عباس عن الإفتاء بحلها، ورجع عنه. وقد كان ابنُ مسعود يرى إباحتها ويقراً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]، ففي «الصححين» عنه قال: كنّا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا نساء، فقلنا: ألا نختصي؟ فنهانا، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل، ثم قرأ عبد الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(١) [المائدة: ٨٧].

وقراءة عبد الله هذه الآية عقيب هذا الحديث يحتمل أمرين أحدهما: الردُّ على من يحرمها، وأنها لو لم تكن من الطيبات لما أباحها رسولُ الله ﷺ.

والثاني: أن يكونَ أرادَ آخرَ هذه الآية، وهو الرد على من أباحها مطلقاً، وأنه معتد، فإن رسولَ الله ﷺ إنما رخص فيها للضرورة، وعند الحاجة في الغزو، وعند عدم النساء، وشدة الحاجة إلى المرأة. فمن رخص فيها في الحضر مع كثرة النساء، وإمكان النكاح المعتاد، فقد اعتدى، والله لا يُحب المعتدين.

فإن قيل: فيكف تصنعون بما روى مسلم في «صحيحه» من حديث جابر،

(١) أخرجه البخاري ١٠٢/٩ في النكاح: باب ما يكره من التبتل والخضاء، ومسلم (١٤٠٤) في النكاح: باب نكاح المتعة.

وسلمة بن الأكوع، قالوا: خرج علينا منادي رسول الله ﷺ فقال: إن رسول الله ﷺ قد أذن لكم أن تستمتعوا، يعني: متعة النساء^(١)، قيل: هذا كان زمن الفتح قبل التحريم، ثم حرّمها بعد ذلك بدليل ما رواه مسلم في «صحيحه»، عن سلمة بن الأكوع قال: رخص لنا رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثاً، ثم نهى عنها^(٢). وعام أوطاس: هو عام الفتح، لأن غزاة أوطاس متصلة بفتح مكة.

فإن قيل: فما تصنعون بما رواه مسلم في «صحيحه»، عن جابر بن عبد الله، قال: كنا نستمتع بالقُبْصَةِ مِنَ التمر والديق الأيَّامَ على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر حتى نهى عنها عمرُ في شأن عمرو بن حريث^(٣). وفيما ثبت عن عمر أنه قال: مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أنا أنهى عنهما: متعة النساءِ ومتعة الحج^(٤).

قيل: الناس في هذا طائفتان: طائفة تقول: إن عمر هو الذي حرّمها ونهى عنا، وقد أمر رسول الله ﷺ باتِّباع ما سنَّه الخلفاء الراشدون، ولم تر هذه الطائفة تصحيحَ حديث سبِّة بن معبد في تحريم المتعة عام الفتح، فإنه من رواية عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه، عن جده، وقد تكلم فيه ابن معين، ولم ير البخاريُّ إخراجَ حديث في «صحيحه» مع شدة الحاجة إليه، وكونه أصلاً من أصول الإسلام، ولو صح عنده، لم يصير عن إخراجِه والاحتجاج به، قالوا: ولو

(١) أخرجه مسلم (١٤٠٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٠٥) (١٨).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٠٥) (١٦).

(٤) أخرجه أحمد ٣/٣٢٥ من حديث جابر، وسنده حسن، وأخرج مسلم في «صحيحه» (١٢١٧) من حديث جابر قال: تمتعنا مع رسول الله ﷺ، فلما قام عمر، قال: «إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء، وإن القرآن قد نزل منازل، فأتوا الحج والعمرة كما أمركم الله، وأبثوا نكاح هذه النساء فلن أوتي برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة».

صح حديث سبرة، لم يخفَ على ابن مسعود حتى يروي أنهم فعلوها، ويحتج بالآية، وأيضاً ولو صح، لم يقل عمر: إنها كانت على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنها، وأعاقب عليها، بل كان يقول: إنه ﷺ حرّمها ونهى عنها. قالوا: ولو صح، لم تفعل على عهد الصديق وهو عهدُ خلافة النبوة حقاً.

والطائفة الثانية: رأت صحة حديث سبرة، ولو لم يصح، فقد صحَّ حديث علي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ حرّم متعة النساء، فوجب حملُ حديث جابر على أن الذي أخبر عنها بفعلها لم يبلغه التحريم، ولم يكن قد اشتهر حتى كان زمنُ عمر رضي الله عنه، فلما وقع فيها النزاع، ظهر تحريمها واشتهر، وبهذا تألّف الأحاديث الواردة فيها. وبالله التوفيق.

فصل

جواز إجارة المرأة وأمانها للرجلين

وفي قصة الفتح من الفقه: جوازُ إجارة المرأة وأمانها للرجل والرجلين، كما أجاز النبي ﷺ أمانَ أمّ هانئٍ لِحَمَوَيْهَا.

جواز قتل المرتد الذي تغلظت رده من غير استنابة

وفيها من الفقه جوازُ قتل المرتد الذي تغلظت رِدَّتُهُ من غير استنابة، فإن عبد الله بن سعد بن أبي سرح كان قد أسلم وهاجر، وكان يكتب الوحيَ لرسول الله ﷺ، ثم ارتدَّ، ولحق بمكة، فلما كان يومُ الفتح، أتى به عثمان بن عفان رسول الله ﷺ لبياعه، فأمسك عنه طويلاً، ثم بايعه، وقال: إنما أمسكت عنه ليقوم إليه بعضكم، فيضرب عنقه، فقال له رجل: هلاً أو مأت إليّ يا رسول الله؟ فقال: «مَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ»^(١) فهذا كان قد تغلظ كفره برده بعد إيمانه، وهجرته، وكتابة الوحي، ثم ارتدَّ ولحق بالمشركين يطعن على الإسلام ويعيبه، وكان رسول الله ﷺ يُريدُ قتله، فلما جاء به عثمان بن عفان

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٨٣) في الجهاد: باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام (٤٣٥٩) في الحدود: باب الحكم فيمن ارتد، والنسائي ١٠٥/٧، ١٠٦ في التحريم: باب في حكم المرتد من حديث سعد بن أبي وقاص، وصححه الحاكم ٤٥/٣، ووافقه الذهبي.

وكان أخاه من الرضاة، لم يأمر النبي ﷺ بقتله حياة من عثمان، ولم يُبايعه ليقوم إليه بعض أصحابه فيقتله، فهابوا رسول الله ﷺ أن يُقدّموا على قتله بغير إذنه، واستحى رسول الله ﷺ من عثمان، وساعد القدر السابق لما يريد الله سبحانه بعبد الله مما ظهر منه بعد ذلك من الفتح فبايعه، وكان ممن استثنى الله بقوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَخَفُونَ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٦ - ٨٩]، وقوله ﷺ: «مَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةٌ الْأَعْيُنِ»، أي: أن النبي ﷺ لا يُخالف ظاهره باطنه، ولا سيره علانيته، وإذا نفذ حكم الله وأمره، لم يُوم به، بل صرّح به، وأعلنه، وأظهره.

فصل

في غزوة حنين^(١) وتسمى غزوة أوطاس

وهما موضعان بين مكة والطائف، فسُميت الغزوة باسم مكانها، وتسمى غزوة هوازن، لأنهم الذين أتوا لقتال رسول الله ﷺ.

قال ابن إسحاق: ولما سمعت هوازن برسول الله ﷺ، وما فتح الله عليه من مكة، جمعها مالك بن عوف النَّصْرِي^(٢)، واجتمع إليه مع هوازن ثقيف كلها، واجتمعت إليه مُضَرُّ وَجُشْمُ كُلُّهَا، وسعد بن بكر، وناس من بني هلال، وهم قليل، ولم يشهدا من قيس عيلان إلا هؤلاء، ولم يحضرها من هوازن كعب، ولا

(١) انظر خبرها في ابن هشام ٤٣٧/٢، ٥٠٠، وابن سعد ١٤٩/٢، ١٥٨، والطبري ١٢٥/٣، وابن سيد الناس ١٨٧/٢، وابن كثير ٦١٠/٣، ٦٥١، و«شرح المواهب» ٢٨، ٥/٣.

(٢) بالصاد المهملة نسبة إلى جده الأعلى نصر بن معاوية، أسلم بعد غزوة الطائف، وصحب وشهد القادسية وفتح دمشق.